

منظمة المرأة العربية

تقرير

مشروع الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي حول المرأة العربية حالة موريتانيا

النسخة الأولية

الخبير الوطني
محمد ولد احمياده

نوفمبر 2009

الفهرست

.1

1.1 أهداف الدراسة

2.1 أهمية الدراسة

3.1 المقاربة المنهجية:

1.3.1 اختيار العينة

2.3.1 جمع وتحليل البيانات

3.3.1 صعوبات الدراسة

2. خلفية عامة (السياق العام)

1.2 نبذة عامة عن موريتانيا

2.2 مدخل عن الوضع الاجتماعي للمرأة الموريتانية

3.2 مدخل عن وضعية المشاريع الخاصة بالمرأة

3. تحليل الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية

1.3 الخريطة الإحصائية للمشاريع

2.3 أساليب تنفيذ المشاريع

3.3 أهداف المشاريع و طبيعة أنشطتها

4.3 أساليب تقييم المشاريع و متابعتها

5.3

6.3

4. الآفاق المستقبلية

.5

1. قامت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الإصلاحات الهامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية استهدفت تأسيس تنمية مستدامة تركز على الإنسان. و كانت المرأة في مركز هذه الإصلاحات كما تشهد بذلك الإصلاحات المؤسسية و مختلف السياسات الوطنية و القطاعية بما فيها الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية.
2. لقد كان للتغيرات الاجتماعية المتسارعة التي عرفها المجتمع الموريتاني في العشرينات الأخيرة أثرها البالغ على حياة المرأة عموما.
3. إن هذه التحولات التي تولد عنها انحلال البنى الاجتماعية تركت بصماتها على حياة المرأة و بفعل الأزمات الاقتصادية الحادة التي واجهها الريف كان أثر التحولات على المرأة الريفية بالخصوص مأساويا.
4. واعتبارا لهذه الوضعية، يبدو من الضروري دراسة مشاريع النهوض بالمرأة لمعرفة مدى دمجها في ديناميكية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلد.

5. وفي إطار سعيها الدائم لترقية المرأة في البلاد العربية تقوم منظمة المرأة العربية بتعيين و متابعة المشاريع التي تستهدف النهوض بالمرأة و تمكينها من حقوقها و تعزيز مشاركتها في الحياة من حين لآخر. و قد تبنت في برنامجها لسنة 2009 متابعة المشاريع التي تغطي الفترة من 2005 إلى اليوم وذلك ليتسنى لها دعم المشاريع و تسديد نواقصها و تقديم المشورة الضرورية للحكومات و القيام بعمليات الدعم الفني الضرورية لتطوير هذه المشاريع مستقبلا بما يحقق الأهداف المرجوة من خلالها.
7. وفي هذا الإطار برمجت منظمة المرأة العربية القيام بدراسة مسحية لمشاريع النهوض هذه و التي تغطي الفترة من 2005 إلى اليوم .
8. يحاول هذا التقرير أن يقدم، انطلاقا من تشخيص معمق، و استمارة موحدة نتائج هذه الدراسة.

1.1 أهداف الدراسة.

انطلاقا من أهداف منظمة المرأة العربية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية و التي تقوم بإجراء دراسات مسحية حول مختلف الجوانب المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة العربية تستهدف هذه الدراسة المسحية للمشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة في الدول الأعضاء في المنظمة الي :

- الوقوف على الجهود المبذولة على المستوى الرسمي و المستوى غير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة و تحسين أوضاعها الاجتماعية؛
- الكشف عن التوجهات و الموضوعات التي تم التركيز عليها؛
- الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها أو أسباب الإخفاق؛
- من أجل تشخيص الوضع الراهن و تعزيز كفاءة البرامج و المشروعات و الأنشطة الهادفة إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة.

2.1 أهمية الدراسة.

تكتسي هذه الدراسة أهمية قصوى لأنها ستتيح لأول مرة إعطاء صورة شبيهة شاملة عن مشاريع النهوض بالمرأة العربية مما سيمكن من :

- وضع خطط مستقبلية مبنية على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة بين الدول الأعضاء؛
- ترسيخ ثقافة المشروع المتكامل بوصفها أساساً لأي عملية تنموية يراد لها النجاح؛
- رصد المجالات الاجتماعية التي لم تغطها المشاريع المنفذة مما يتيح للدول الأعضاء مراجعة سياساتها و برامجها الموجهة للمرأة لسد الثغرات؛
- تسهيل تبادل الدعم الفني بين الدول الأعضاء؛
- إيجاد إطار للتنسيق و تبادل التجارب و الخبرات بواسطة منظمة المرأة العربية.

3.1 المقاربة المنهجية:

لبلوغ الأهداف المحددة في الحدود المرجعية بدا من الضروري اعتماد عدة مقاربات منهجية في نفس الوقت:

1. على مستوى تشخيص وضع المرأة عموما تم (i) جمع و تحليل الوثائق المتوفرة حول وضع المرأة مع بيان نقاط القوة و الضعف على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية؛ (ii) الاتصال بالأشخاص المصادر الوطنية لتعميق تحليل وضع المرأة ؛ (iii) إدارة الاستثمار و ملؤها من طرف عدد من ممولي المشاريع تم السعي قدر الإمكان لتغطيتها الجغرافية و الموضوعاتية. و في هذا الإطار غطت النشاطات المقام بها: 1) مقابلات مع الأشخاص المصادر الذين ضموا بالخصوص مسؤولي القطاعات التي تهتم بترقية المرأة و التمكين لها سواء كانوا في الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني. و كانت المقاربة المتبعة في كل مرة تكمن في رصد الجهات الممولة و المنسقة و المنفذة للمشاريع المتعلقة بوضع المرأة حيث تم القيام بحصر أولي لها، 2) تكوين فريق من المحققين و تأطيرهم لجمع المعلومات بواسطة الاستثمار، 3) تفريغ و معالجة المعلومات إحصائيا وذلك باستخدام الحاسوب، 4) تحليل المعطيات و تقديم تعاليق عليها، 5) صياغة تقرير يدمج هذه العناصر المختلفة طبقا للمنهجية المحددة في الحدود المرجعية للدراسة.

2. على مستوى صياغة التقرير التي دعت و استخلصت جملة المساهمات التي تم رصدها على مستوى الوثائق و المقابلات و نتائج الاستمارة تم توخي الوضوح و الإحالة مع تجنب الإطالة و التكرار. و في نفس الوقت ركز التقرير على تقديم صورة أشمل لوضع المرأة دون أن يغفل عن تدعيم المقترحات التي قدمها أصحاب المشاريع و تصنيفها لتجنب بعض التكرار و صياغة بعض الأفكار.

:

3. حدود هذه الاستشارة تتمثل أساسا في محدودية قدرات أصحاب المشاريع الذين هم من يعطي المعلومات للاستشارة و غياب توثيق خصوصي و محين حول وضع المرأة و النقص في ثقافة بناء المشاريع انطلاقا من نسق تنظيمي و علمي يخضع لقواعد التخطيط.

4. التداخل بين المؤسسات و غياب تكامل الجهود إذ تقوم عدة جهات بعمل يستهدف النهوض بالمرأة دون تنسيق مع الفاعلين الآخرين.

5. عدم الاستعداد الكافي لمسئولي المشاريع لإعطاء معلومات وافية ودقيقة عن مشاريعهم.

خطاطة التقرير

6. تشمل محاور هذا التقرير العناصر التالية : (i) مقدمة أهداف الدراسة و أهميتها و المقاربة المنهجية، (ii) خلفية عامة (السياق العام) و تشمل نبذة عامة عن موريتانيا (الإطار الطبيعي و الماكرو اقتصادي و البشري) مدخلا عن الوضع الاجتماعي للمرأة الموريتانية و آخر عن وضعية المشاريع الخاصة بالمرأة، (iii) تحليل الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية و قد ضم الخريطة الإحصائية للمشاريع أساليب تنفيذها أهدافها و طبيعة أنشطتها أساليب تقييمها و متابعتها و نقاط الضعف و الفجوات، (iv) الآفاق المستقبلية و (v) النتائج و الخلاصات.

1.3.1 اختيار العينة:

تم اختيار العينة بناء على جملة معايير :

- أولها شمول هذه المشاريع لمختلف المحاور المطلوبة في الدراسة إذ تغطيها العينة ؛
- ثانيها تمثيل متوازن لمنظمات المجتمع المدني لدورها الرائد في تطوير الوعي الاجتماعي و تغيير العقليات و المسلكيات في مجتمع للجماعة التقليدية دورها و حضورها القوي فيه؛

• ثالثها مدى التغطية الجغرافية و الوصول إلى جميع نقاط الوطن (حضرا وريفاء، مدنا و قرى، ولايات و مقاطعات، عواصم و ضواحي، إلخ)؛
و في هذا الإطار و انطلاقا من تصنيف وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية التي تعنى بتنسيق و متابعة المشاريع على المستوى الوطني حاولنا حصر المشاريع و القطاعات المنفذة مما أتاح لنا تحديد العينة بناء على تطبيق المعايير السابقة.
وهكذا شملت العينة ثلاثين مشروعا غطتها الدراسة من جملة حوالي خمسين مشروعا قائمة أو منتهية تهتم بقضايا المرأة. و تجدر الإشارة هنا أن هذه المشاريع المنفذة من قبل الجهات الحكومية و المنظمات الأهلية بشكل كلي أو جزئي تعتبر الإطار البرامجي للنهوض بالمرأة بصورة شبه حصرية.

2.3.1 جمع وتحليل البيانات:

إن مادة هذا التقرير تتكون من عدة عناصر يمكن أن نلخصها فيما يلي:
رغم ان الإحصائيات حول المرأة لازالت ناقصة في موريتانيا. ومع ذلك توجد بعض مصادر المعلومات الإحصائية تعطي، بدرجات مختلفة، مؤشرات هامة تتعلق بالجمهور. و يتعلق الأمر بـ:

- الإحصاءات العامة للسكان التي تعطي معلومات حول الجنس و وسط الإقامة: عدد السكان، الحالة العائلية، التهذيب، الصحة، الهجرة، المواليد، الوفيات،...؛

- التحقيقات حول مؤسسات العمل/ أرباب العمل (التحقيق حول القطاع غير المصنف، التحقيق حول المؤسسات، التحقيق الموريتاني حول التنمية الحيوانية والزراعة...) التي تعطي معلومات حول جنس رب العمل و العامل؛
- المسوح (المسح متعدد المؤشرات، المسح الدائم حول ظروف العيش، المسح الديمغرافي و الصحة) التي تدمج، بدرجات مختلفة، معطيات متعلقة ببعض الجوانب الخصوصية للمرأة⁹؛
- المعطيات الإدارية حول التهذيب و الصحة و الوظيفة العمومية و الضمان الاجتماعي التي توفر غالبا أرقاما يمكن أن تفصل على أساس من النوع والوسط و هي غالبا ما تكون سنوية و بالتالي تمكن من متابعة التطور؛
- دراسة حول سوق العمل في الوسط الريفي تم إنجازها سنة 2004 اعتمدت تحقيقا منوغرافيا لثلاث قرى من الوسط الريفي؛
- دراسات وبحوث مختصة¹⁰ توفر معطيات نوعية هامة تغني المعطيات الكمية للمصادر التقليدية (الإحصاءات، التحقيقات، المصادر الإدارية)؛
- وثائق مختلفة جمعها مركز التوثيق و الإعلام حول المرأة و الطفل و الأسرة و الطفولة في موريتانيا المنشأ في 1995 من طرف كتابة الدولة لشؤون المرأة؛
- إضافة إلى هذه المسوح و الدراسات تم استغلال الوثائق الإستراتيجية و تحليل النصوص المنظمة للقطاعات الحكومية و المنظمات التي تهتم بقضايا المرأة.

⁹ من المؤسف أن هذه المعطيات لا تقدم دائما حسب النوع والوسط. و هو ما يعيق التحليل الكمي لوضعيات المرأة أحيانا. و خارجا عن ذلك ي تحليل بعض الجوانب الهامة لإشكالية المرأة معطيات أكثر تفصيلا و تحديدا من المعطيات المتوفرة حاليا في هذه التحقيقات.

¹⁰ يتعلق الأمر بدراسة عن مؤشرات النوع في موريتانيا (أعدتها فريق متابعة النوع على أساس نتائج المسح الديمغرافي) و بدراسة حول أسباب الطلاق في موريتانيا و عدة دراسات حول تدرس البنات (الكلفة، عوامل النجاح...).

طبعا دون اغفال المعلومات التي وفرتها الاستثمارة و التي تم استغلالها وتحليلها نوعيا وكميا.

3.3.1 :

كأي دراسة تتعلق بالجوانب الإنسانية ذات الطابع الديناميكي فإن هذه الدراسة لا تخلو من صعوبات يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

- غياب ثقافة توثيقية لدى أغلب المؤسسات و حداثة تجربتها في العمل التنموي و الأمر سواء بالنسبة لمؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني؛

- الفترة الزمنية التي تمت فيها الدراسة تميزت بكونها أعقبت فترة انتقالية تعطلت فيها الكثير من التمويلات و البرامج بفعل العوامل السياسية و أغلب الفاعلين لا يزالون في حيرة من أمرهم؛

- رغم ان الطاقم البشري الذي اشرف على ملء الاستثمارة جيد التكوين و الإعداد و لكن الذين يعطون المعلومات ليسوا دائما على مستوى الإحاطة الكافية بالمشاريع التي يتحدثون عنها و سياقاتها و كثرة مشاغلهم اليومية قد تحول دون تخصيص الوقت الكافي لملء الاستثمارة بشكل مرضي تماما.

وقد حاولنا التغلب على هذه العقبات عن طريق أخذ المعلومات من أشخاص مصادر و الاطلاع ما أمكن على المشاريع و المراجعة المتكررة للقائمين على المشاريع من أجل استكمال المعلومات و هو ما أخذ الكثير من الوقت و الجهد.

2. خلفية عامة (السياق العام)

1.2 مدخل عن الوضع الاجتماعي للمرأة الموريتانية

ينطلق تحليل الوضع الاجتماعي للنساء الموريتانيات من العديد من الدراسات و المعطيات الإحصائية و التي مكنت من رصد مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية للمرأة. وهو ما تبرزه المعطيات التالية:

A.

1. حسب المسح الدائم حول ظروف العيش لسنة 2004، فإن أقل من نصف الساكنة الموريتانية (46,7%) يعيشون تحت خط الفقر بينما يعيش ثلث السكان في فقر مدقع. أما مدى الفقر فقد تقلص بالنسبة لسنة 2000 (51%). أما فيما يخص الأسر فإن نسبة الفقر انتقلت من 42,7% سنة 2000 إلى 39% سنة 2004.¹²

2. تضم المناطق الريفية قرابة ثلاثة أرباع (74,8%) من فقراء البلد. وتبرز المعطيات فروقا بين ريف النهر (ضفة نهر السنغال) و الريف الآخر حيث يبلغ مدى الفقر في ريف النهر 66,3% مقابل 57,2% في الريف الجاف. ويضم هذا الأخير لوحده 57,9% من فقراء البلد.¹³

¹² المسح الدائم حول ظروف العيش 2004

¹³ المصدر السابق

3. وتبرز المعطيات حول الفقر المدقع هذه الفروق: فالمنطقة الريفية الجافة لوحدها تعد 61% من الساكنة ذات الفقر المدقع بينما تضم منطقة النهر 16%¹⁴.
4. تحليل أثر الفقر حسب جنس معيل الأسرة يبرز فروقا بين الوسط الحضري و الريفي. فهو أضعف لدى الأسر التي تعيلها امرأة في انواكشوط (26,2% للأسر التي يعيلها رجال مقابل 25% لتلك التي تعيلها نساء) و في الريف الجاف (57,9% مقابل 52,9%). و أثر الفقر أقوى في ريف النهر (65,9% إذا كان معيل الأسرة رجلا مقابل 70,3% إذا كان المعيل امرأة) و في المدن الأخرى (31,9% مقابل 39,9%). الأسر واحدية الزوجة التي يعيلها رجال أثر الفقر عليها أقوى من تلك التي تعيلها نساء (41,1% مقابل 38,8%).¹⁵

B. التهذيب و محو الأمية

التهذيب:

5. على مستوى التعليم الأساسي: نسبة التمدرس هي 82,3%. هناك فروق ملموسة حسب موقع الإقامة حيث تبلغ هذه النسبة في الوسط الريفي 70,3% مقابل 101,4% في الوسط الحضري, و لكن هناك فرقا على هذا المستوى لصالح البنات في الوسط الريفي بنسبة 74,3% مقابل 66,1% للأولاد.¹⁶

¹⁴ المصدر السابق

¹⁵

¹⁶

6. على مستوى التعليم الثانوي: نسبة التمدرس الخام ضعيفة نسبيا على المستوى الوطني (29%) ولكنها تغطي فروقا على مستوى موقع الإقامة (49,8% في الوسط الحضري مقابل 12,1% في الوسط الريفي).¹⁷

محو الأمية

7. تبرز نتائج المسح الدائم حول ظروف العيش لسنة 2004 أن 56,7% من الموريتانيين الذين تبلغ أعمارهم أو تزيد عن 15 سنة يقرأون و يكتبون. و تبلغ هذه النسبة 57,2% حسب المسح الدائم حول ظروف العيش لسنة 2000 و 58,1% حسب المسح متعدد المؤشرات لسنة 2007؛ وهو ما يبين الثبات النسبي خلال أربع سنوات.

8. ويبرز تحليل نسبة محو الأمية لسنة 2007 فروقا هامة. فحسب وسط الإقامة (65,2% في الوسط الحضري مقابل 52% في الوسط الريفي). وحسب الجنس (56,1% للنساء مقابل 63% للرجال) وحسب الولايات (26,6% في كوركول مقابل 81,3% في انشيري) و حسب مستوى الثروة (75% لدى الأكثر غنى مقابل 45,1% لدى الأكثر فقرا).¹⁸

(1)

9. التغطية الصحية لا تزال غير كافية فقط 67% من الساكنة تعيش على مسافة أقل من 5 كلم من نقطة أو مركز صحي¹⁹. ولكن توزيعها غير متساو و يتغير من 52% في الحوض الغربي إلى 98% في انواكشوط. وهذه الوضعية ناتجة عن عدم التزام معايير صارمة لإقامة المنشآت الصحية.

10. نسبة استخدام بنى صحية تبعد أكثر من 5 كلم عن محل السكن هي في تناقص. فقد انتقلت من 73% إلى 58,2% ما بين 2000 و 2004 وعلى مستوى الريف مرت هذه النسبة من 55% إلى 34,5% وهذه الوضعية مرتبطة بعدم التوافق على هذه البنى بفعل العديد من العوامل مثل عدم وجود العلاجات المبحوث عنها و كفاءة الأشخاص و تواضع الخدمات المقدمة في هذه البنى.²⁰

2- نسبة وفيات الأمومة

11. نسبة وفيات الأمومة لا تزال مرتفعة في موريتانيا حيث تبلغ 686 لكل 100000 ولادة حية.²¹ أما وفيات الأطفال الشباب فتقدر بـ 77 في الألف مقابل 122 لوفيات الأطفال و هناك فروق هامة حسب الجنس سواء بالنسبة

12. لمن تقل أعمارهم عن السنة (86% للأولاد مقابل 67% للبنات) أو لمن تقل أعمارهم عن 5 سنوات (135% للأطفال مقابل 108% للبنات).²²

¹⁹ الحوليات الإحصائية للصحة 2003

²⁰ الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر

21

22

13. وملاحظة الوسط تبرز أن نسب وفيات الأطفال و الشباب أكثر ارتفاعا في الوسط الريفي (80% و 127,2%) منها في الوسط الحضري (72,3% و 113,6%).²³

-2

14. لا يزال استخدام طرق منع الحمل غير منتشر لدى النساء الموريتانيات. ف 9,3% من النساء المتزوجات فقط قد استخدمن وسيلة منع حمل تقليدية او عصرية ومنهن 8% يستخدمن وسيلة حديثة. وتعتبر الحبوب هي الوسيلة الأكثر استخداما (6%). ويبقى استخدام وسائل منع الحمل مرتبطا بالمستوى الثقافي و موقع الإقامة. في الوسط الريفي يبلغ 3,3% مقابل 13,8% في الوسط الحضري.

(2

15. اللجوء إلى العلاجات ما قبل الولادة يعتبر عاملا مهما في صحة الأم والطفل وقد تطور بصورة إيجابية في نهاية العشرية و إن لم تستفد منه كثيرا النساء الريفيات؛ فحسب المعطيات المتوفرة نسبة تغطية اللجوء إلى العلاجات ما قبل الولادة أكثر ارتفاعا في الوسط الحضري (88%) منها في الوسط الريفي (66,1%).²⁴

²³ المصدر السابق
²⁴ المصدر السابق

(3) حالة التغذية

16. تبرز المؤشرات حول حالة التغذية للأم و الطفل أن 29,8 % من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات يعانون من نقص الوزن و أن 7,1% منهم يعانون من نقص حاد في الوزن و 27% يعانون من تأخر في النمو. وهذه المؤشرات أكثر حدة في الوسط الريفي حيث 36,5 % من الأطفال يعانون من نقص في الوزن و 9,5 % من نقص حاد في الوزن و 30,9% من تأخر في النمو.²⁵

(4)

17. تبرز المقارنة بين نتائج المسح الديمغرافي و الصحة (EDSM) و المسح متعدد المؤشرات (MICS 2007) زيادة خفيفة لنسبة المساعدة أثناء الوضع من طرف شخص مكون حيث انتقلت من 57% في 2001 إلى 61% سنة 2007. وهذه النسبة أكثر ارتفاعا في الوسط الحضري (90%) منها في الوسط الريفي (39%). و يرتبط اللجوء إلى المساعدة في الوضع من طرف شخص كفؤ بالمستوى التعليمي للأم وبظروف العيش (45% لدى النساء اللاتي لا يمتلكن أي مستوى تعليمي مقابل 92% لدى النساء ذوي المستوى الثانوي فما فوق) كما أن هذه النسبة تتغير حسب مستوى العيش (21% لدى النساء الأكثر فقرا مقابل 96% لدى النساء الأكثر غنى).²⁶

²⁵ المصدر السابق
²⁶ المصدر السابق

(5) معرفة النساء عن فيروس السيدا(الايدز)

18. إن مكافحة السيدا لا تزال معاقة بجهل طرق الانتقال و وسائل الحماية. في الوسط الريفي تسود التصورات الخاطئة مما يخلق خلطا من شأنه أن يعيق جهود الوقاية. وتبرز المعطيات المتوفرة أن معرفة طرق الوقاية و الانتقال أهم في الوسط الحضري (3,17%) منها في الوسط الريفي(4,8%).²⁷

.D و الممارسات الاجتماعية الضارة

19. برغم الجهود التي بذلتها السلطات العمومية من خلال التحسيس بالاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة و إصدار مدونة الأحوال الشخصية في 2001 فإن وضع المرأة عموما و الريفية بالخصوص بقي هشاً: انتشار ظواهر الخفاض و التسمين و الزواج المبكر والجهل و الطلاق و العنف و ضعف المشاركة في اتخاذ القرار و عدم النفاذ إلى خدمات الحماية الاجتماعية و القانونية للنساء.

20. لا يزال الخفاض ممارسا بصورة واسعة في الوسط الريفي (1,84% مقابل 7,59% في الوسط الحضري).²⁸ و تتم هذه الممارسة غالبا خلال مرحلة الطفولة الأولى و في بعض الأوساط في سن معينة. 3,72% من النساء التي تعرضن لهذه الممارسة قطع منهن لحم بينما 7,2% كن ضحايا لشكل فظيع تمثل في قطع بعض الأعضاء التناسلية جزئاً او كلياً.²⁹ وتتغير هذه الممارسة

²⁷ المصدر لسابق
²⁸ المصدر السابق
²⁹ المصدر السابق

21- من ولاية إلى أخرى (98,1% في العصابة إلى 26,6% في التراززة) و حسب المستوى التعليمي للأمهات (76,8% لدى النساء اللاتي تابعن تعليماً قرانياً مقابل 85,6% لدى النساء اللاتي لم يتابعن أي تعليم).

21. التسمين القسري (البلوح)

22. المعطيات حول التسمين على المستوى الوطني محدودة جداً. والمتوفر منها هو ما تعطيه EDSM 2000 التي تشير إلى أن هذه الممارسة تتغير بصورة دالة حسب الوسط والمنطقة الجغرافية و الانتماء الإثني: 24% في الوسط الريفي مقابل 19% في الوسط الحضري؛ (ii) 36% في مناطق الجنوب الشرقي مقابل 13% في الشمال و 18% في منطقة النهر؛ 28% لدى البيضان العرب مقابل 2% لدى الإثنيات الأخرى.

23. وحسب نفس المسح فإن هذه الممارسة في حالة تقلص 11% من الفتيات التي تقل أعمارهن عن 15 سنة تم تسمينهن مقابل 35% من الفئة العمرية 40 – 49 سنة. و يبرز المسح أن 20% من النساء المستجوبات أكدن أنهن سمن أو سيسمن بناتهن.

ج المبكر وتعدد الزوجات

24. لا يزال الزواج المبكر ظاهرة منتشرة في موريتانيا فنسبة النساء اللاتي تزوجن زواجهن الأول قبل 15 سنة هي 19%. وهذه النسبة أكثر ارتفاعا في الوسط الريفي (22,6%) منها في الوسط الحضري (15,3%).

25. فيما يخص تعدد الزوجات فهو أكثر حضورا في الوسط الحضري (11,9%) منه في الوسط الريفي (9,8%).³⁰ وفي أغلب الحالات يمكن تفسير انتشار هذه الظاهرة في الوسط الحضري بمستوى العيش لدى بعض الرجال و بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للنساء خصوصا تأخر سن الزواج الأول و النسبة المرتفعة للطلاق. و يغطي هذا الضعف النسبي في الوسط الريفي فروقا هامة على المستوى العرقي. فالظاهرة حاضرة بقوة في ريف النهر (ولوف، هالبولارن، سوننكي). و في مجتمع البيضان حيث تضعف هذه الظاهرة في شكلها التقليدي تعتبر "الزوجات والطلاق المتكرر" شكلا من "تعدد الزوجات على مستوى الزمن" كما يقول بعض الاجتماعيين.

26. في ظل غياب معطيات معمقة حول العنف ضد النساء فمن غير الممكن قياس مدى انتشار الظاهرة. وحسب المعلومات المستقاة من بعض التحقيقات فإن ظاهرة العنف ضد المرأة حاضرة وبأشكال مختلفة في العديد من الأوساط. وهكذا

27- تتعرض النساء للعمل القسري في المنزل و العنف البدني و القولي و المعنوي و الزوجي و ربما الجنسي مما يلقي بثقله على ظروف المرأة و يتسبب لها غالبا في الجنون و الانعزال و التوتر و الرفض و التمييز.

27. و في بعض المناطق يعتبر العنف الجسدي، وهو ما يشكل مفارقة، علامة على تثمين للزوجة.

28. و خارجا عن ذلك لا يزال البغاء بأشكاله المعاصرة غير واسع الانتشار في الوسط الريفي بفعل التضامن الاجتماعي وسيادة القيم الثقافية. إلا أن هناك ظاهرة تتعلق بالاستغلال الجنسي للبنات (الزواج القسري) أشارت لها العديد من الدراسات الميدانية.

ضعف المشاركة السياسية

29. برغم ضمان الدستور بصورة متساوية لحق الانتخاب للنساء والرجال فإن الموقع السياسي للمرأة عموما لا يزال هشاً. ويتميز بضعف مشاركتها في الحياة السياسية حتى المصادقة في 2006 على قانون يؤسس لنصيب أدنى (كوتا من 20%) للنساء في المناصب الانتخابية.

30. ومع ذلك تبدو الحركة النسائية التجمعية ديناميكية خصوصا في الأرياف؛ فقد أبرز المسح الدائم حول ظروف العيش لسنة 2000 أن النساء معيلات الأسر في الريف تشارك بصورة أكثر من نظيراتها في الوسط الحضري في اجتماعات هذه الروابط والتنظيمات الجمعوية.

جهل النساء لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية

31. يتميز موقع المرأة الاقتصادي بجهل حقوقها الاقتصادية الأساسية (النفاز إلى القرض، النفاز إلى الملكية العقارية، ...) و بالتالي تجد نفسها محرومة.

32. فحسب المسح الموريتاني حول التنمية الحيوانية والزراعة لسنة 2000-2001 هناك فروق هامة على مستوى النوع في الملكية العقارية. وتبرز الدراسة أن 18,7% من النساء لديها سند عقاري باسمها كما تشير نفس الدراسة إلى النسبة المنخفضة للمساحات المروية المزروعة من طرف نساء.

33. وفي ميدان القرض الزراعي لا تعطي المؤسسات المختصة إلا مكانة محدودة للمرأة الريفية. فغالبية المستغلات الريفيات لا يمتلكن سندات ملكية. وفي بعض المناطق الريفية تولد بقايا العبودية مشاكل عقارية و توزيعا غير متساو للمداخل.

34. فيما يخص النفاز إلى القروض الصغيرة يبرز المسح الدائم لسنة 2000 أنه (أ) أهم في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري؛ (ب) و أن استفادة الأوساط الأكثر فقرا منه محدودة.

35 برغم هذه الأهمية في الوسط الريفي إلا أن بعض النواقص في إستراتيجيات التدخل في هذا الميدان لا تمكن النساء من اللجوء إلى هذه الموارد للتمويل لضمان السير الجيد لنشاطاتهن الإنتاجية و التجارية ولا إنجاز استثمارات على المديين المتوسط و الطويل

ضرورية للتحسين المستمر للإنتاج و الإنتاجية فمن هذه النواقص: (i) ظروف النفاذ التقليدية (نسب الفائدة، آجال التسديد، مساهمات المقترضين، الضمانات) ؛ (ii) الأدوات المستخدمة غير متكيفة مع الحاجات الخصوصية للنساء نظرا لكونهن لا يتوفرن على المعلومات حول إمكانيات القرض و إجراءاته؛ (iii) نشاط الوزارة و صناديق القرض و الادخار لترقية القروض الصغيرة في الوسط الريفي والقروي محدودة على مستوى بعض عواصم الولايات و لا تستفيد منها في الغالب النساء.

.E

(a)

35. تبرز العديد من الدراسات أن النساء في مختلف الأوساط يقمن بالعديد من النشاطات التي تتنوع حسب العمر و الأصل الجغرافي و الإثني و الفئة الاجتماعية. و يمكن أن نصنف هذه الأنشطة كما يلي:
36. أنشطة عائلية : تشمل العناية بالأطفال و الأشخاص المسنين وهي من عمل النساء؛

37. زلية :يتعلق الأمر بأنشطة إعداد الطعام وتنظيف المسكن و التزود بالماء والحطب و في بعض الأحيان الأغذية واللباس والصحة، إلخ.. و تقوم بعض النساء بهذه النشاطات أكثر من غيرها؛

38. أنشطة زراعية : في هذا الميدان دور المرأة يتغير من منطقة إلى أخرى فقد يتعلق بالتكفل بالحصاد وزراعة الخضروات و لكنه قد يشمل التكفل بأشغال الأرض (خدمة الأرض، البذر، إلخ).

39. و العقبة الأساسية أمام مشاركة المرأة في الزراعة هي النفاذ إلى ملكية الأرض فالإحصائيات المتوفرة تبرز أن 18,7% فقط من النساء يملكن سندات عقارية. و حسب نفس الإحصائيات فمنذ 1989 و من ضمن 124 مساحة مروية وزعت حصل تسع نسوة فقط في 2002 على منح نهائي.

40. وقد أكدت دراسة³¹ قيم بها في 2002 لحساب قطاع شؤون المرأة صعوبة حصول النساء على الملكية العقارية عموماً "النفاذ إلى الأرض غير متساو بين الرجال و النساء على امتداد التراب الوطني و هو ما يمثل شكلاً من أنواع التمييز يكمن تفسيره في سيطرة الشيوخ التقليديين ورثة الحقوق العرفية غير المكتوبة و لكنها متأصلة بما فيه الكفاية لتشكل مرجعية معترفاً بها."

41. وتؤكد العديد من الآراء أن النساء لازلن إلى يومنا هذا شبه مهملات من طرف النصوص التنظيمية في هذا الميدان خصوصاً القانون العقاري و النصوص المطبقة له. حتى و إن لم تكن النصوص تفرق في النفاذ إلى ملكية الأرض و رغم المساواة القانونية المبدئية إلا أن نفاذ النساء إلى هذه الملكية لا

يزال محدوداً خصوصاً في الريف حيث الأرض هي أحد الموارد الأساسية للدخل.
42. هذا التمييز ضد النساء في ميدان الملكية العقارية له علاقة ببعض العادات التي لا تزال راسخة في المجتمع و التي تجعل منح المرأة الأرض غير مقبول لأنه يحول ملكية الأرض إلى الآخر القبلي أو العرقي.

³¹ دراسة أنجزها بن ولد المراكشي

43. أنشطة التنمية الحيوانية: أهم الأنشطة التي تتكفل بها النساء في هذا الميدان تخص تغذية وسقي القطيع و صيانة المرابد و حلب الأغنام و حتي الأبقار عند الفلان و تحويل المنتوجات (اللبن، الوبر، إلخ) و الأنشطة المرتبطة بتنمية الطيور، إلخ.
44. _____: لبعض المنتوجات النباتية (الصمغ العربي، ثمرات النباتات الطبية، إلخ).
45. التقليدية: مثل الحبك و صناعة الخيام وبعض الصناعات التقليدية مثل الحقائب و السلات، إلخ.
46. الأنشطة التجارية: التي تغطي البيع بالتقسيط لبعض البضائع و المنتجات الغذائية وبعض منتجات الصناعة التقليدية.

(b)

47. النسبة المتوسطة للنشاط الوطني تبلغ، حسب المسح الدائم لظروف العيش في 2004، 59,4%³² و يبرز توزيع هذه النسبة حسب الجنس و الوسط أن النساء الريفيات أقل نشاطا (36%) من أخواتها في الحضر (42,8%).

48. نسبة شغل الساكنة النشطة هي 67% حسب نتائج المسح الدائم حول ظروف العيش لسنة 2004. ونسبة الشغل في الوسط الريفي (69,4%) هي أكثر ارتفاعا منها في الوسط الحضري (64,2%). بالنسبة للنساء نسبة الشغل ضعيفة مهما كان وسط الإقامة. ومع ذلك فالنساء الريفيات (53%) أكثر شغلا من النساء الحضريات (52,2%).

49. وتوزيع أنماط الشغل في الوسط الريفي غير معروف تماما. إلا أن دراسة³³ قامت بها مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج سنة 2004 واعتمدت مشاهدات تفصيلية في ثلاث قرى ريفية تبرز أن قطاع الزراعة و التنمية الحيوانية هو الأكثر شغلا للنساء في المناطق الريفية (36%) كما تظهر هذه الدراسة تعدد النشاطات الهادفة إلى الكفاية و المميّزة للوسط الريفي و فصلية النشاطات و حركية الأفراد في البحث عن شغل.

50. نسبة البطالة على المستوى الوطني هي 32,5% حسب المسح الدائم لظروف العيش لسنة 2004. و البطالة تمس النساء (47,3%) أكثر من الرجال (25,2%). نسب البطالة لدى النساء الريفيات و الحضريات متقاربة فهي على التوالي 47% و 47,8%. وهو ما يمكن أن يفسر بإهمال بعض المشاغل في الأوساط الخصوصية وعدم أخذها في الاعتبار.

F. تأثير الهجرات و التقري على المرأة

51. العديد من الأسباب المرتبطة بعدم المساواة بين الوسط الريفي و الحضري أدت إلى هجرات مكثفة من الريف إلى المدن.

52. كانت الهجرات الريفية الأولى تخص الرجال الباحثين عن عمل في المدن. و قد كان لهذه الهجرات رغم بعض الإيجابيات على مستوى دخل الأسر نتائج عموما ضاغطة على النساء الريفيات. فقد اضطررن إضافة إلى مشاغلهن التقليدية أن يمارسن وظائف جديدة كانت تقليديا من شأن الرجال. فقد أصبحن ربات أسر دون دعم كبير من أزواجهم الذين لم ينجحوا دائما في اندماجهم المهني في المدينة.

³³ دراسة حول سوق العمل في الوسط الريفي

وخارجا عن آثار هذه الهجرات على المستوى العائلي من انفصال بين الزوجين لفترات طويلة تعرض صحة و تهذيب الأطفال للخطر و يمكن أن تتول إلى انفصال الزوجية. كانت هذه الهجرات سببا في تعرض النساء للإنتانات المنتقلة عن طريق الجنس وفيروس السيدا بفعل السلوك ذي المخاطر لأزواجهم المهاجرين.

53. وفي مرحلة ثانية نلاحظ هجرات نسائية لا تزال تحتاج مزيدا من الدراسة و قد شملت فتيات باحثات عن العمل المنزلي و فئات من النساء الريفيات باحثات عن حياة اقتصادية و اجتماعية أفضل " تمكنهن من التكفل المناسب الذي لا يجدهن في الريف...".

54. ينضاف إلى الهجرة الريفية تقر فوضوي أدى إلى توزع فضائي للسكان في العالم الريفي وطرح مشاكل في تغطية الحاجات الأساسية (الماء، التهذيب، الصحة).

55. و كان لهذا التقري آثار سلبية على المرأة الريفية تمثلت في تغير نمط العيش و التحولات الاجتماعية والعائلية وغياب أنماط الإنتاج و الاستهلاك التقليدية و المسارات الطبيعية. و في مناطق أخرى لم تكن الآثار دائما سلبية حيث مكنت من الاستفادة من نفاذ أفضل إلى خدمات الصحة و التهذيب و الماء.

3.2 مدخل عن وضعية المشاريع الخاصة بالمرأة

من المهم قبل التعرض لوضعية المشاريع المتعلقة بالمرأة أن نستعرض الآليات المؤسسية للنهوض بأوضاع المرأة وكذلك السياسات والبرامج الوطنية الموجهة للمرأة.

1.3.2 الإطار المؤسسي للمشاريع المرتبطة بالمرأة

1.1.3.2 وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة

تأتي وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة بعد سلسلة من التطورات عرفها القطاع المكلف بالترقية النسوية حيث انتقل من كتابة للدولة مكلفة بشؤون المرأة إلى قطاع وزاري مكلف بالترقية النسوية و الطفولة و الأسرة في الحكومة التي أعقبت انتخابات مارس 2007. ويعكس انتقال القطاع من بنية مؤسسية " كتابة دولة" إلى "وزارة" مرحلة جديدة في الأهمية التي توليها الحكومة للمسائل المتعلقة بترقية الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة و حماية الأسرة و الطفل. و تحتفظ الوزارة بنفس الصلاحيات مع ضمان ترقية المرأة و مشاركتها التامة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلد كما تتكفل الوزارة بترقية الأسرة و وبحقوق و رفاهية الطفل طبقا للقيم الإسلامية و الحقائق الاجتماعية و الثقافية و متطلبات الحياة العصرية. و القطاع مكلف بتصوير و تنفيذ و متابعة و تقويم السياسات الوطنية في مجالات النوع و الترقية النسوية و حماية الأسرة و الطفولة و الحفاظ عليها. و في هذا الإطار على الوزارة أن تسهر على: (i) تطوير و نشر حقوق المرأة و الأسرة و الطفل من خلال متابعة تطبيق مدونة الأحوال الشخصية و الأدوات القانونية الدولية التي صادقت عليها موريتانيا، (ii) تشجيع تطوير نشاطات اقتصادية و اجتماعية لصالح المرأة خصوصا في الوسط الريفي و ذلك بالتعاون مع القطاعات المعنية.

وبهذا الاعتبار نص المرسوم المنشئ للقطاع أنه مكلف، من ضمن أمور أخرى، بـ:

- إعداد و تنفيذ ومتابعة السياسات المتعلقة بالنوع و بالترقية النسوية و سعادة الطفولة و حماية الأسرة والحفاظ عليها؛
- اقتراح سياسات و برامج من شأنها ضمان ترقية الأسرة و دمج أحسن للمرأة في مسار التنمية؛
- المشاركة في تقييم أثر البرامج و المشاريع على وضعية المرأة و الأسرة والأطفال؛
- جمع و إيصال المعلومات التي من شأنها ضمان ترقية المرأة و الأسرة و الطفولة؛
- المساهمة في إعداد و تنفيذ السياسات والإستراتيجيات و البرامج الوطنية و مشاريع التنمية التي من الممكن أن يكون لها أثر على المرأة والأسرة و الطفل؛
- تشجيع الإجراءات الهادفة إلى احترام حقوق المرأة في المجتمع بصورة تضمن التساوي في الحظوظ في الميادين السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تشجيع الحركات و الرابطات النسوية؛
- تحسيس المجتمع حول حقوق المرأة و الطفل و الأسرة من خلال مختلف الأدوات القانونية الدولية المصادق عليها من طرف بلادنا و الترتيب التشريعية والتنظيمية السارية المفعول؛
- اقتراح و إنعاش هيئات التنسيق و التشاور حول إشكاليات المرأة و الأسرة و الطفولة؛
- اقتراح مشاريع النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالمرأة و الأسرة و الطفل و ضمان نشرها وتنفيذها؛

- متابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة و الطفل.

وخارجا عن ذلك تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة بمتابعة توصيات المؤتمرات الدولية و تنفيذ قراراتها و بالخصوص ما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على مختلف أشكال التمييز ضد المرأة وبرنامج نشاط بكين.

ويتوفر القطاع المكلف بالنهوض باوضاع المرأة على هياكل لامركزية في كل محافظة :

○ منسقيات جهوية مهماتها تنفيذ السياسات و البرامج بالتعاون مع المصالح الجهوية للقطاعات الفنية الأخرى. و هي تعمل تحت السلطة المباشرة للوالي و إشراف الأمين العام للوزارة. و تلعب هذه الهيئات دورا رئيسيا في التحسيس و تعبئة النساء حول النشاطات المنظمة (مثل النشاطات المدرة للدخل).

○ مراكز تكوين الترقية النسوية مدعومة بفرق متنقلة مختصة في مجالات الإنعاش و التحسيس و محو الأمية و التكوين المهني للنساء و الروابط النسوية الريفية. وهذه المراكز تشكل إطارا ملائما للتعلم و تدعيم الانسجام الاجتماعي.

ولتنفيذ سياسة الترقية النسوية و إدماج النوع تم إنشاء فريق متابعة ويتكون من ممثلين للوزارات (نقاط بؤرية) و ممثلين لشبكات المنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية و ممثلي نظام الأمم المتحدة كمراقبين. ومهمة هذا الفريق الأساسية هي السعي لاعتبار بعد النوع في سياسات و استراتيجيات و برامج التنمية القطاعية و تنسيقها و متابعتها. وله دور هام في المناصرة لدى أصحاب القرار و شركاء التنمية و المجتمع المدني.

و على المستوى الجهوي تم إنشاء فرق متابعة جهوية للنوع مما شكل خطوة أولى نحو تحسين التحسيس و التشاور حول إدماج النوع في التنمية المحلية.

2.1.3.2 مفوضية حقوق الإنسان و العلاقات مع المجتمع المدني

تم إنشاء المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج في 1998 وكانت مهمتها تصور وتنفيذ ومتابعة سياسة تقليص الفقر من جهة و سياسة ترقية وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

وفي مجال حقوق الإنسان كانت المفوضية مكلفة ب: (i) تصور وإعداد خطة العمل الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان التي تبنتها الحكومة في يونيو 2005، (ii) تدعيم الحوار والتشاور مع الروابط الوطنية والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان و (iii) متابعة مجموع الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان ومن أكثر القضايا التي اهتمت بها المفوضية هي قضية حقوق المرأة وانصافها.

5.1.3.2 شركاء التنمية

شركاء التنمية الرئيسيون الذين يدعمون النهوض بأوضاع المرأة وبالذات تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على مختلف أشكال التمييز ضد المرأة ومدونة الأحوال الشخصية في موريتانيا هم: صندوق الأمم المتحدة للسكان و برنامج الأمم المتحدة للإئماء و البنك الدولي ووكالة التعاون الألماني و أوكسفام بريطانيا العظمى.

وتتدخل وكالات نظام الأمم المتحدة بصورة منسقة في إطار الخطة الإطار للأمم المتحدة للمساعدة في التنمية. وحتى الآن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بقيادة هذا الدعم في مجال ترقية النوع وحقوق الأسرة. و بهذا الاعتبار يشرف على الفريق المحوري للتشاور حول النوع الذي أنشئ سنة 2003 من طرف نظام الأمم المتحدة لضمان تنسيق و عقلنة الدعم للحكومة في إطار الهدف الشامل للإنصاف في مجال النوع الذي حددت الخطة الإطار للأمم المتحدة للمساعدة في التنمية. و يتشكل هذا الفريق من ممثلين لمختلف وكالات نظام الأمم المتحدة و شركاء التنمية الثنائية (البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتعاون) و الفريق الوطني لمتابعة النوع التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية. و ينسق الفريق و يتابع تنفيذ النشاطات في مجال ترقية النوع.

ويضم برنامج المساعدة الخماسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2008/2003) برنامجا فرعيا عن "استراتيجيات السكان والتنمية" الذي يهدف من ضمن ما يهدف إليه إلى **ين المحيط القانوني لصالح المساواة والإنصاف بين الجنسين في مناطق تدخل الصندوق.** ويتم تنفيذ هذه المكونة من خلال مشروع "النوع وحقوق الأسرة والطفل و المرأة" الذي يمتد على الفترة ما بين 2003 و 2008. هذا المشروع الذي تهدف إحدى مكوناته بالخصوص إلى تحسين الإطار الاجتماعي والقانوني للأسرة و تقريب خدمات العدالة مكن من وضع مقاربة لامركزية وشراكة فعالة مع المجتمع المدني على مستوى الولايات الثلاث لتدخل الصندوق (انواكشوط، العصابة، كوركول).

وتدعم وكالة التعاون الألماني GTZ تنفيذ برنامج وطني للحكم الرشيد من خلال مكوناته الأربعة التي تتعلق إحداها بـ "الترقية النسوية/مقاربة النوع". وفيما يخص الترقية النسوية فقد ركزت المرحلة الأولى من البرنامج (2007/2005) على ترقية المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات البلدية والتشريعية لـ 2007/2006. أما حملة نشر مدونة الأحوال الشخصية في ولايتي تدخل الوكالة (الحوض الغربي وكيدي ماغا) فقد تم القيام في 2008. بينما تم تكوين محسسين في الفصل الأخير من 2007 (15 مكونا لكل ولاية) و تم اختبار التحسيس في بلديتين.

وقد دعم البنك الدولي من خلال صندوق التنمية المؤسسي (الهيئة اليابانية) تنفيذ مركبة "النساء والأسرة والحقوق" الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية. وفي هذا الإطار طور برنامج دعم القدرات المعنون "ترقية الوضع القانوني للمرأة".

6.1.3.2. المنظمات غير الحكومية و الرابطة الاجتماعية المهنية

- لقد تطورت بصورة محسوسة الحركة الجمعوية النسوية خلال السنوات الأخيرة (قراية 1700 تعاونية و 40 منظمة غير حكومية). و التعاونيات التي تضم أعدادا هامة من المنتسبين نشطة وتشكل شبكات قوية للاتصال والإعلام والتحسيس. و هناك العديد من المنظمات غير الحكومية و الشبكات التي تتدخل بالأساس حول ترقية حقوق النساء و الأطفال على المستوى الوطني و الجهوي. و يعترف لها بالنشاط والفعالية و تشكل شركاء مفاتيح لبرامج التنمية. وتعد منها قراية الخمسين (ما بين منظمة غير حكومية، روابط شباب و اتحادات تعاونية) و التي تتدخل

بصورة واسعة في نشاطات نشر مدونة الأحوال الشخصية و التحسيس بها. و إضافة إلى هذا فإن بعض هذه المنظمات (خصوصا في انواكشوط) وسعت من نشاطاتها بتقديم استشارات قانونية مجانية لصالح النساء.

2.3.2 الاستراتيجيات و البرامج

إن ترقية الأسرة و حماية حقوق المرأة كانت موضوع اهتمام خاص خلال العقد الأخير. وقد تجسدت هذه العناية في الإرادة السياسية المعبر عنها و في تنفيذ استراتيجيات قطاعية و برامج متمحورة حول الترقية النسوية و الأسرة كما حرصت الحكومة على اعتبار الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للنساء في الميادين الإستراتيجية المفاتيح مثل مكافحة الفقر و الحكم الرشيد و ترقية حقوق الإنسان. و من أجل تدعيم التي لا تزال خجولة و تقليص الفوارق بين الجنسين قامت وزارة الشؤون الاجتماعية و الأسرة ببلورة إستراتيجية وطنية في مجال النوع.

1.2.3.2 الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية

تهدف الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية (2008/2005) التي تبنتها الحكومة، من جهة إلى تدعيم مكنسبات الإستراتيجية السابقة (2000/1995) و إلى ترقية إدماج بعد النوع في السياسات القطاعية و بالخصوص في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي هو في طور المراجعة للفترة (2010/2006) من جهة أخرى.

و يندرج ضمن هذه الإستراتيجية نظام للمتابعة و التقويم بالتشاور مع المكتب الوطني للإحصاء. و بهذا الاعتبار يشكل التقرير حول مؤشرات النوع المنجز في 2003 من طرف كتابة الدولة

لشؤون المرأة بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان و دعم فني من ORC Macro أداة قوية من شأنها أن تسمح بالتمكّن من تطور وضعيّة المرأة وقياس أثر النشاطات المقام بها في مختلف القطاعات من أجل إنجاز أهداف الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر و أهداف الألفية للتنمية.

و يشكل إصدار مدونة الأحوال الشخصية سنة 2001 بدون أدنى شك مكسبا هاما للإستراتيجية السابقة من المناسب تدعيمه. و لهذا فإن المحور الأولي الثالث في الإستراتيجية الجديدة (2008/2005) يستهدف **تدعيم حقوق المرأة** من خلال: (i) التطبيق الفعلي لمدونة الأحوال الشخصية؛ (ii) تنفيذ توصيات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (iii) وضع برنامج مساعدة قانونية و قضائية؛ (iv) تدعيم قدرات الهيئات المعنية بترقية الوضع الاجتماعي و القانوني للمرأة و (v) إقامة آليات تشاور و تعاون بين كتابة الدولة لشؤون المرأة في حينها ووزارة العدل و البرلمان و المجتمع المدني.

و لا يزال تنفيذ هذه الإستراتيجية يواجه ضعف الموارد المعبأة حتى الآن.

2.2.3.2 الإستراتيجية الوطنية لنشر و تنفيذ مدونة الأحوال الشخصية

لقد قامت كتابة الدولة لشؤون المرأة و بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بصياغة إستراتيجية وطنية لنشر مدونة الأحوال الشخصية. وقد تمت المصادقة على هذه الإستراتيجية

في يونيو 2002 و استهدفت: (i) ضمان نشر واسع لمحتوى مدونة الأحوال الشخصية على كافة التراب الوطني لتفهمها و جعلها في متناول كل فئات المجتمع الموريتاني، (ii) تطوير هيئات المساعدة والاستشارة و المرافقة القانونية و (iii) وضع آليات تنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة ووزارة العدل.

وقد توقعت خطة العمل تنفيذا تدرجيا للإستراتيجية يمتد على ثلاث سنوات تستهدف في البداية عواصم الولايات ثم المقاطعات ثم البلديات الريفية. و لاختبار هذه الإستراتيجية تم اختيار منطقة نموذجية لانطلاق حملة نشر مدونة الأحوال الشخصية (منطقة تدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان).

3.2.3.2 سياسة الأسرة

يشكل الحفاظ على الأسرة محورا أساسيا لمجموع التوجهات الإستراتيجية في ميدان ترقية وضع المرأة وحماية الطفل.

وأول وثيقة في سياسة الأسرة تم تبنيها سنة 1998 من خلال تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة و نتائج المسح النوعي الذي قيم به ميدانيا ومكن من تشخيص وضعية الأسرة في موريتانيا و المشاكل التي تواجهه. وهكذا عالج هذا التشخيص مختلف جوانب الحياة الأسرية:

علاقات المصاهرة، الإنجاب، التهذيب و الظروف الاقتصادية. و تتمفصل خطة العمل (2002/1999) المنبثقة عن هذا التشخيص حول خمسة محاور أولوية هي: (i) تنظيم مختلف جوانب الحياة الأسرية، (ii) تدعيم القدرات التهذيبية للأسرة، (iii) ترقية الموارد الاقتصادية للأسرة و تدعيم قدراتها التسييرية، (iv) تحسين الظروف الاجتماعية والصحية و، (v) تحسين

ظروف حياة الأسر ذات الوضعيات الخاصة. وتنفيذ هذه الخطة هو مسؤولية مشتركة بين عدة قطاعات.

4.2.3.2 الإستراتيجية الوطنية في مجال النوع

لقد أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة والأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان و أكسفام بريطانيا العظمى في سنة 2004 استشارة لصياغة إستراتيجية وطنية في مجال النوع. و يجري الآن داد النصوص إيع القانونية لتبنيها الرسمي. وتبرز هذه الإستراتيجية أهمية الكفاح ضد التقاليد الاجتماعية و الثقافية التي تعيق تطبيق مدونة الأحوال الشخصية. وتتعلق الأهداف المحددة في هذا الإطار ب: (i) تحسين مستوى المعرفة بالنصوص القانونية الوطنية والدولية، (ii) ترقية نفاذ النساء إلى الخدمات القانونية و القضائية، (iii) تدعيم قدرات الهيئات المعنية بترقية الوضع الاجتماعي و القانوني للمرأة، (iv) تطوير إستراتيجية تغيير سلوك. و ترتبط هذه الأهداف ارتباطا وثيقا بأهداف الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية.

5.2.3.2 راتيجيات أخرى

لقد صاغت موريتانيا عدة وثائق إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من شأن تنفيذها المتجانس و المنسق أن يمكن من الحد من الفقر وبلوغ أهداف الألفية. و يتعلق الأمر

بالإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر و بالبرنامج الوطني للحكم الرشيد و بخطة العمل الوطنية لترقية حقوق الإنسان. و تعترف كل هذه الأطارات بالدور الهام للمرأة في تنمية البلد وفي ضرورة تدعيم حقوقها ومستوى مشاركتها في القرار.

❖ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر

برغم اعتراف الإطار الإستراتيجي الأول (2001/2004) لمكافحة الفقر بأنثوية الفقر إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار الوضعية الخصوصية للنساء في عدد كبير من المجالات. وفيما عدا قطاعات التهذيب والصحة لم يحدد أي مؤشر يتعلق بالنوع في الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر وتقارير متابعة تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر لم تحلل انعكاسات الإصلاحات و النشاطات المقام بها على ظروف عيش النساء.

وفي 2003/2004 أبرز التقرير المتعلق بتشخيص وضعية النساء و التقرير حول مؤشرات النوع في موريتانيا فروقا هامة على مستوى النوع خصوصا ما يتعلق بأثر الفقر على الأسر التي تعيلها نساء و الشغل و المشاركة السياسية و محو الأمية.

وانطلاقا من هذه المعلومات وما وفره المسح الدائم لظروف العيش 2004 ركز الإطار الإستراتيجي الثاني (2006/2010) على الأهداف الإستراتيجية التالية: (i) تدعيم المشاركة الاقتصادية للمرأة، (ii) تحسين النفاذ للخدمات الاجتماعية، (iii) ترقية الحقوق والمشاركة السياسية و الاجتماعية للنساء، (iv) تطوير إستراتيجيات تغيير السلوك و الدعم المؤسسي لوزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة، (v) الدعم المؤسسي للوزارة.

و تدعيم حقوق النساء يمر بالتنفيذ الفعلي لمدونة الأحوال الشخصية و بإسداء خدمات المساعدة القانونية و القضائية للنساء و للأسر ذات الوضعية الخاصة.

وعلى مستوى عام تستهدف خطة العمل الوطنية لترقية حقوق الإنسان: (i) مجانية التشريع الوطني مع ترتيبات الأدوات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها موريتانيا و (ii) إدماج بعد "حقوق الإنسان" في نشاطات مكافحة الفقر.

وعلى كل حال يبقى تجسيد البرنامج على أرض الواقع متأخرا. فالنشاطات الوحيدة التي قيم بها حتى الآن تخص تدعيم الإطار التنطيمي و المؤسسي لحقوق الإنسان إضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سنة 2006. و في دجمبر 2006 تمت بدعم من برنامج الأمم المتحدة للإئماء صياغة مشروع وثيقة و كان من المتوقع أن تنظم طاولة مستديرة لتعبئة الموارد المالية الضرورية في 2008.

6.2.3.2 البرامج الجارية المركزة على حقوق الأسرة

إن تقليص الفوارق بين الجنسين في ميدان حقوق الأسرة تشكل هدفا بارزا للإستراتيجيات الرئيسية المذكورة آنفا و البرامج التالية التي تتكامل تدخلاتها.

" (2008/2003)

"



وفي 2003 وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان تم إعداد "النوع وحقوق الأسرة و النساء والأطفال" الذي استهدف المساهمة في تقليص الفوارق بين الجنسين من خلال ترقية

معرفة النساء لحقوقهن و تدعيم العدالة عن قرب وإدماج النوع في السياسات القطاعية. كما يساهم هذا البرنامج في تنفيذ الأهداف المتعلقة بترقية الوضع القانوني للأسرة كما حددته الإستراتيجيات و الخطط المذكورة سالفًا. و أهم النشاطات المتعلقة ببند تطبيق مدونة الأحوال

الشخصية هي: (i) نشر مدونة الأحوال الشخصية و المناصرة، (ii) إقامة خلايا النزاعات الأسرية و تدعيم قدراتها (التجهيز، تكوين المساعدات القانونية، إقامة قاعدة بيانات حول النزاعات)، (iii) تشكيل لجان تعاون و تنسيق لمعالجة وحل النزاعات الأسرية، (iv) تحسين التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة والأسرة و (v) إعادة تحيين سياسة الأسرة و بلورة خطة عمل محددة بالأرقام لتنفيذها.

3. تحليل الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية

لقد رأينا في الفقرات السابقة السياق العام للتنمية في موريتانيا و الآليات المؤسسية لترقية المرأة بالخصوص و سنحاول فيما يلي استعراض الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية المتعلقة بالمرأة انطلاقاً من العينة التي تم اعتمادها.

1.3 الخريطة الإحصائية للمشاريع

شملت العينة ثلاثين مشروعاً تتعلق بترقية المرأة و إدماجها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و التمكين لها. و تعطي الجداول التالية مزيد إيضاح حول توزع هذه المشاريع و تغطيتها الجغرافية:

1: توزع المشاريع حسب المؤسسات

المؤسسة	عدد المشاريع	%
برنامج الأمم المتحدة للإنتاج	1	3,33

46,67	14	منظمات المجتمع المدني	2
3,33	1	وزارة الاتصال و العلاقات مع البرلمان	3
3,33	1	وزارة التهذيب الوطني	4
33,33	10	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة	5
3,33	1	وزارة الصحة	6
3,33	1	وكالة التعاون الألماني	7
3,33	1	وكالة ترقية النفاذ الشامل	8
100	30	المجموع	

قراءة نصف المشاريع (46,67 %) من منظمات المجتمع المدني يليها عدد المشاريع التي تتولاها قطاعات حكومية 43, 32 %. في حين تتوزع قراءة 10% من هذه المشاريع هيئات دولية و ووكالات تعاون. وهو ما يعكس أهمية المجتمع المدني في المشاريع المتعلقة بالمرأة.

الجدول 2: وضعية مشاريع العينة

المجموع	بدون جواب	الموقف الحالي			وضعية المشروع
		متوقف	منته	مستمر	
30	1	5	9	15	عدد المشاريع

100	3,33	16,67	30,00	50,00	النسبة المئوية
-----	------	-------	-------	-------	----------------

نصف مشاريع العينة في حالة استمرار إما لأن مدة المشروع لم تنته أو تم التجديد له لفترة ثانية أو ثالثة. وما يقارب الثلث منها (30%) منته في حين نسبة هامة 16,67 % متوقفة. ولم يجب مشروع واحد عن وضعيته بهذا الخصوص.

الجدول 3 : المدى الزمني للمشاريع

المدى الزمني			اسم المشروع	المؤسسة
تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	تاريخ الإنهاء		
2009	36	2007	دعم قطاعي الصحة و التغذية مكونة	وزارة الشؤون الاجتماعية

			التغذية	و الطفولة و الأسرة
2007	24	2005	الصحة الإنجابية	الشبكة الموريتانية لترقية حقوق المرأة
2010	48	2007	المرأة والصيد	منظمة موريتانيا 2000
2010	72	2005	مكونة الترقية النسوية و النوع	وكالة التعاون الألماني
		2003	مركز رحاب لاستقبال و متابعة النزاعات الأسرية و العنف ضد المرأة	الجمعية الموريتانية لمحاربة الاتكالية
2009	36	2007	النشاطات المدرة للدخل لصالح الأسر الهشة	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
2006	48	2002	تهذيب اليافعات من أجل دعم التنمية	وزارة التهذيب الوطني
2008	24	2006	تعميم حقوق المرأة في منطقة أفطوط	ارابطة الخبراء المدافعين عن حقوق الأطفال و المراهقين
2010	24	2008	النوع وحقوق المرأة و الأسرة	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
	24		محو الأمية عن 1000 امرأة	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
2007	12	2006	مشروع الأسرة النموذجي للأنشطة المدرة للدخل	منتدى المرأة للثقافة والتنمية
	60	2007	الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
2006	24	2004	برنامج محو الأمية عن النساء	وزارة الشؤون الاجتماعية

			المنخرطات في صناديق القرض و الادخار	و الطفولة و الأسرة
		1988	البرنامج الوطني للصحة الإيجابية	وزارة الصحة
2010	24	1993	الإعلام والتثقيب في مجال السكان والتنمية	وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان
		1997	نساء بنك	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
2011	20	2009	PELEC 20	وكالة ترقية النفاذ الشامل
2007	60	2002	توسيع خدمات الصحة الإيجابية في المناطق الأكثر فقرا	الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة
			مكونة النساء بمشروع تنمية الصيد التقليدي و القاري	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
2011	36	2009	النوع الاجتماعي	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
2009	36	2007	مشروع التغذية الصحية	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
		2008	مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة
		2002	حضانة أبناء المطلقات و اليتامى و الفقراء	جمعية الأمل للعناية بالطفل
2008	24	2006	مشروع التكفل بالفتيات ضحايا العنف الجنسي	الجمعية الموريتانية لصحة الأم و الطفل
		2008	تمويل أنشطة مدرة للدخل للأسر ذات	منظمة فتح للتكافل

			البنات المسربات من الدراسة	الاجتماعي
2008	24	2006	تمكين المرأة من ممارسة حقوقها	المنظمة الموريتانية لترقية الأسرة
2008	24	2007	تكوين الفتيات في مجال الإسعافات الأولية وتشكيل فرق الإنقاذ	الجمعية الموريتانية للكشافة و المرشدات
2006	24	2005	محو الأمية عن المرأة	منظمة الدور الاجتماعي
2006	24	2006	التكوين الحرفي للمرأة	الجمعية الموريتانية لتربية المرأة
2008	24	2006	مركز رحاب لإيواء ودعم ضحايا العنف	الجمعية الموريتانية لمحاربة العنف ضد المرأة

الجدول 4: التغطية الجغرافية للمشاريع

التغطية الجغرافية	الوطن ككل	العاصمة	إقليم	محافظة	مدينة	ريف	مجموعة قري	أخرى
عدد المشاريع	13	7	7	13	5	6	4	
النسبة المئوية	43,3	23,3	23,3	43,3	16,6	20	13,3	3

تغطي هذه المشاريع بنسب متفاوتة الوطن حيث إن نسبة 43.33 منها تغطي كل الوطن و نفس النسبة تغطي الولايات ولكن بتفاوت حيث يغطي بعضها عدة ولايات و البعض الآخر يقتصر على القرى و بعض المدن في حين تحظى العاصمة بنسبة تقارب 25% وهو ما يلائم أهميتها الديمغرافية حيث قرابة ربع السكان. و يمكن تفسير هذه التغطية بصعوبة الوصول إلى بعض المناطق و اهتمامات الممولين التي تنصب على مناطق دون أخرى كما هو الحال بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة تركز وفق خططها على مناطق محددة في كل مخطط حماسي لتسهيل المتابعة و التقييم. كما أن التفاوت بين المناطق على المستوى التنموي يجعل التركيز في بعض المناطق على بعض الشرائح أو الفئات الهشة توجها رسميا.

الجدول 5: الارتباط بمشاريع أخرى

هل المشروع مرتبط بمشاريع أخرى؟			
2	12	16	عدد المشاريع
6,67	40	53,33	النسبة المئوية

المشاريع التي تم ذكر الارتباط بها تتعلق بالأساس بالمشاريع المتعلقة بمحو الأمية و مكافحة السيدا و الحكم الرشيد ودعم الصحة و التغذية و حقوق المرأة و مكافحة الفقر عن طريق صناديق القرض والادخار.

و هنا ينبغي التنبيه إلى أن المشاريع المنفذة للنهوض بأوضاع المرأة ترتبط في كثير من الأحيان بمشاريع أخرى تكون إحدى مركباتها تهتم بالمرأة. غير أن هذا الأمر يغيب عن أذهان الجهات المنفذة التي تعتبر مشاريعها مستقلة إذ هي غير معنية بالجوانب الأخرى للمشروع.

2.3 أساليب تنفيذ المشاريع:

الجدول 6: توزيع العينة حسب الجهة المنفذة

طبيعة الجهة المنفذة	حكومية	منظمة أهلية	منظمة إقليمية	منظمة دولية رسمية	منظمة دولية غير حكومية	عدد المشاريع	النسبة المئوية
	16	0	15	0	2	0	0
	53,33	0	50	0	6,667	0	0

تتولى القطاعات الحكومية أكثر من نصف المشاريع المتعلقة بالمرأة وهو أمر طبيعي في مجتمع تكاد قضية المرأة فيه أن تكون قضية الدولة قبل كل شيء و تأتي في المرتبة الثانية منظمات المجتمع المدني بـ 50% من مشاريع العينة في حين تقتصر نسبة المشاريع التي تتولى تنفيذها منظمات غير حكومية دولية على نسبة تقارب 7%. و عدم بروز هيئات الأمم

المتحدة لا يعكس عدم حضورها القوي و لكنها في الغالب تقوم بذلك شراكة مع منظمات المجتمع المدني التي تتولى التنفيذ الميداني منذ الألفين في حين يقتصر دور هذه الهيئات على التمويل و المتابعة و الإشراف.

و يمكن تفسير هذه النسب بكون المشاريع الموجهة للمرأة ذات الطبيعة الاجتماعية يوكل تنفيذها للمنظمات الأهلية باعتبارها مؤهلة أكثر من غيرها لتنفيذ المقاربات التشاركية خاصة في المشاريع التي تحتاج الاتصال بالجمهور (التوعية و التثقيف و تغيير العقلية).

الجدول 7: توزع العينة حسب مدى توفر ميزانية مستقلة

			هل للمشروع ميزانية مستقلة ؟
2	6	22	عدد المشاريع
6,67	20	73,33	النسبة المئوية

نسبة هامة من مشاريع العينة تقارب الثلاثة أرباع لها ميزانية مستقلة في حين لا تتوفر 20 % منها على ميزانية مستقلة وهو ما يمكن تفسيره بوصفها مركبة من مشروع عام لدى مؤسسة أو

إدارة. و مقارنة هذه النسبة مع نسبة الارتباط بمشاريع أخرى (53%) تبرز أنه في بعض حالات الارتباط تكون هناك ميزانية مستقلة.

8: توزع العينة حسب جهة التمويل

مصدر التمويل	حكومية	قطاع خاص	منظمة أهلية	منظمة إقليمية	مطعمه دوليه	رسمية	مطعمه دوليه	غير حكومية	أخرى
عدد المشاريع	11	0	4	3	15	10	0	0	
النسبة المئوية	36,67	0,00	13,33	10,00	50,00	33,33	0	0	

يبرز تحليل هذا الجدول أهمية المنظومة الدولية الرسمية أي هيئات نظام الأمم المتحدة في تمويل المشاريع المتعلقة بالمرأة و الطفل بنسبة تبلغ 50% في حين تحتل الحكومة المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 36,67 و المنظمات غير الحكومية الدولية المرتبة الثالثة. لكن اللافت هو غياب القطاع الخاص من الاهتمام بقضية ترقية المرأة أكثر من نصف السكان.

و يعكس هذا الجانب الأولوية التي تعطيها الدولة للمشاريع ذات الطابع الاقتصادي على المشاريع ذات البعد الاجتماعي التي تظل إلى حد كبير عالية على موارد التمويلات الخارجية خصوصا منها ما هو مشروط بتحسين وضعية حقوق الإنسان.

9: توفر التجهيزات المادية اللازمة للمشاريع									
مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع									

المقر	المكتبية	حاسوب	وسائل نقل	تصميم	اتصال	إلكتروني	المشروع
1	8	14	7		1		دعم قطاعي الصحة و التغذية مكونة التغذية
1	3	1	1		1		الصحة الإيجابية
1	12	10	2		1		المرأة والصيد
1	7	10	3		1	1	مكونة الترقية النسوية و النوع
1		2			1		مركز رحاب لاستقبال و متابعة النزاعات الأسرية و العنف ضد المرأة
1							النشاطات المدرة للدخل لصالح الأسر الهشة
1							تهذيب اليافعات من أجل دعم التنمية
1							تعميم حقوق المرأة في منطقة أفطوط
1							النوع وحقوق المرأة و الأسرة
1							محو الأمية عن 1000 امرأة
1	1	3	1		1		مشروع الأسرة النموذجي للأنشطة المدرة للدخل
1	18	10	1		1		الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية
1							برنامج محو الأمية عن النساء المنخرطات في صناديق القرض و الادخار
1							البرنامج الوطني للصحة الإيجابية
1							الإعلام و التهذيب في مجال السكان و التنمية
1							نساء بنك
1							PELEC 20
1	36	25	5		1		توسيع خدمات الصحة الإيجابية في المناطق

الأكثر فقرا						
					1	مكونة النساء بمشروع تنمية الصيد التقليدي و القاري
		8	6		1	النوع الاجتماعي
	1	7	14	135	1	مشروع التغذية الصحية
		1	1		1	مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال
	1		1	2	1	حضانات أبناء المطلقات و اليتامى و الفقراء
						مشروع التكفل بالفتيات ضحايا العنف الجنسي
1	2	1	2	2	1	
						تمويل أنشطة مدرة للدخل للأسر ذات البنات المسربات من الدراسة
	1	1	2		1	
		1	3		1	تمكين المرأة من ممارسة حقوقها
						تكوين الفتيات في مجال الإسعافات الأولية وتشكيل فرق الإنقاذ
	1		1	2	1	
	1		3		1	محو الأمية عن المرأة
						التكوين الحرفي للمرأة
	1	1	1		1	مركز رحاب لإيواء ودمع ضحايا العنف
2	15	39	108	226	28	

تتوفر أغلب المشاريع على التجهيزات المادية اللازمة إلا أن هذه التجهيزات في أحيان كثيرة ليست خاصة بهذه المشاريع و إنما هي تجهيزات المؤسسات أو الإدارات التي تتولى التنفيذ. و يعطي الجدول التالي صورة عن هذه التجهيزات حسب المشاريع و مما يلاحظ ضمور الجانب الإعلامي إذ يتوفر مشروعان فقط على موقع الكتروني هما مشروع الترقية و النوع بوزارة

الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة و مشروع التكفل بالفتيات ضحايا العنف الجنسي الذي تتولى تنفيذه منظمة غير حكومية.

ولكن مقارنة هذه النتائج مع العقبات تبرز نواقص هامة في هذه المجالات أثرت إلى حد ما في أداء بعض هذه المشاريع خصوصا أن منظمات المجتمع المدني المنفذة لا تتوفر دائما على وسائل ذاتية كما هو الحال في مؤسسات الدولة ووسيلتها غالبا للحصول على التجهيزات هو المشاريع التي تقوم بتنفيذها شراكة مع الدولة أو المنظمات الدولية العاملة محليا.

الجدول 10: توزيع العاملين بالمشاريع

بنون جواب	العاملون في إدارة المشروع		مدير المشروع		عدد العاملين بالمشروع		توزيع العاملين بالمشاريع حسب الجنس
	إناث	ذكور	أنثى	ذكر	إناث	ذكور	
3	62	57	16	11	238	173	مجموع العاملين

تفوق نسبة النساء ضمن العاملين في المشاريع نسبة الرجال إذ تمثل 57,91 % من مجموع العاملين أما نسبتهم في إدارة المشاريع فتبلغ 52,1 في حين يمثل المديرات نسبة 59,26. أما المشاريع الثلاثة التي لم تجب عن هذا السؤال فهي نساء بنك و بلك 20 و البرنامج الوطني للصحة الإنجابية الذي يتولى تنسيقه بالتأكيد رجل طبيب.

و تعكس النسبة المرتفعة نسبيا للنساء في إدارة المشاريع مفارقة بالنسبة للحالة السائدة التي تحدثنا عنها في وضعية المرأة عموما في البلد. و هذا ما يجعل من توجه هذه المشاريع في هذا

المجال أداة للتطوير و و التجديد في الوضع القائم ذات أثر تربوي بالتأكيد و لكنه يعكس حيوية النساء عندما يتم إشراك المجتمع المدني.

3.3 أهداف المشاريع و طبيعة أنشطتها

يمكن إجمالاً أن نصنف أهداف هذه المشاريع إلى ثلاثة فئات:

- أهداف على المدى القصير؛

- أهداف على المدى المتوسط؛

- أهداف على المدى الطويل.

و تحليل إجابات الاستمارة يبرز هذا الجانب بوضوح إذ تتعدد الصياغات معطية بعض

الأحيان انطباعاً بعدم وضوح الأهداف و عموميتها مما يصعب معه التقييم و المتابعة. و

سنعطي في الأسطر التالية نماذج من هذه الأهداف على سبيل التمثيل:

- تثقيف النساء حول حقوقهن في الأحياء الهامشية في انواكشوط؛

- دمج الفتيات ضحايا الاغتصاب و إيوائهن

- التأهيل الصحي و النفسي لضحايا الاغتصاب؛

- الرفع من المستوى المعيشي للنساء المعيلات للأسر و العاطلات عن العمل؛

- محو الأمية الأبجدي عن مجموعات من النساء ربات الأسر؛

- الرفع من نسب تـمدرس البنات؛
- توعية النساء حول حقوقهن؛
- الحد من العنف ضد النساء؛
- محو الأمية عن الفتيات؛
-
- المساهمة في الرفع من المستوى المعيشي للأسر الفقيرة و محاربة الأمية في أوساط النساء؛
- تحسين التدخلات الغذائية الجماعية و الوضع الغذائي للأم و الطفل؛
- المساهمة في تقليص نسب الإصابة بالأمراض المرتبطة بسوء التغذية؛
- ترسيخ العادات و المسلكيات الغذائية الأمثل؛
- حماية الفتيات من التشرد والانحراف؛
- دمج الفتيات ضحايا العنف في المجتمع و التكفل النفسي و الاجتماعي بهن؛
- التحسين من أوضاع البنات و تمكينهن من حقوقهن؛
- محو الأمية عن 1000 امرأة؛
- محاربة التسرب المدرسي؛
- تحسين الوضعية الصحية و الغذائية للنساء و الأطفال الفقراء؛
- زيادة الوعي بالصحة الإيجابية في أوساط النساء؛
- المساهمة في الحد من وفيات الأمهات؛

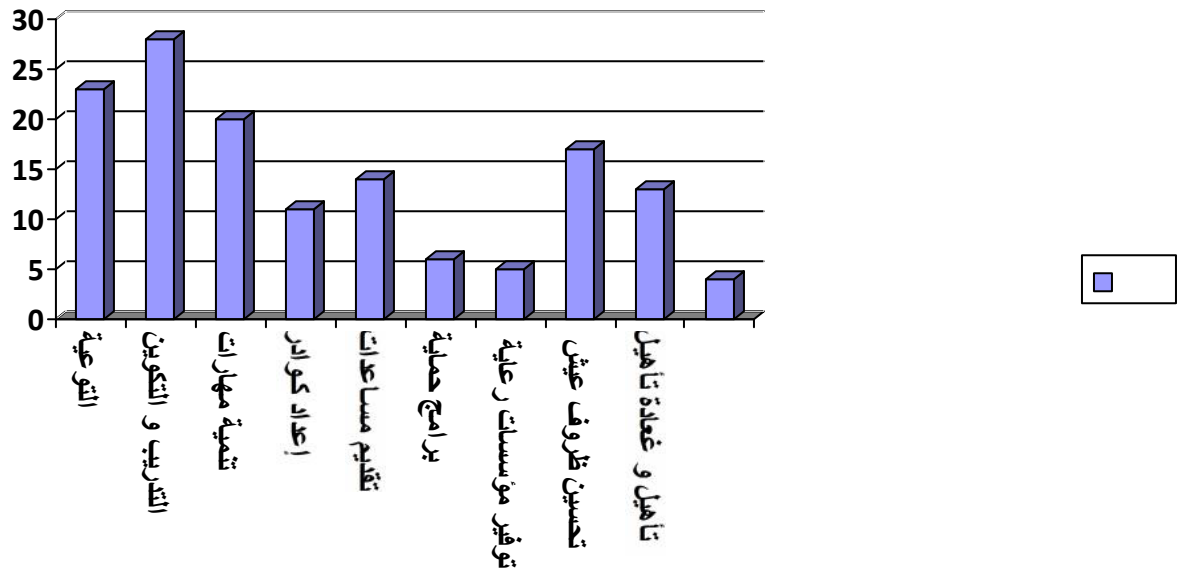
- تصحيح المفاهيم لدى النساء حول وباء السيدا و طرق الوقاية منه؛
- الرفع من مردودية النساء العاملات في قطاع الصيد؛
- الرفع من مشاركة المرأة السياسية و التوعية بحقوقها؛
- إيجاد نصوص قانونية لحماية حقوق المرأة؛
- الرفع من المستوى الاقتصادي للأسر الهشة و الحد من نسبة الطلاق؛
- العمل على زرع روح المساواة بين الجنسين؛
- تحسين الظروف المعيشية لنساء المناطق الساحلية بالتدريب على تقنيات تجفيف الأسماك؛
- الرفع من المستوى الصحي للفئات المحرومة خصوصا النساء؛
- تحسين ظروف العيش للنساء الفقيرات عن طريق توفير الكهرباء و الماء؛
- الترقية الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة؛
- تعزيز نفاذ النساء إلى المعلومات الصحيحة في مجال السكان و الصحة الإنجابية؛
- الحد من وفيات الأمهات و الأطفال؛
- المساهمة في تخفيف حدة الفقر خاصة لدى النساء؛
- خلق مصدر اقتصادي ثابت للنساء الفقيرات؛
- المساهمة في تحسين أوضاع المرأة الريفية و النهوض بها و توعيتها حول حقوقها الأساسية؛

- محو الأمية عن المنخرطات في الصناديق من أجل تحسين أدائها.
و يعطي الجدول 11 و المخطط 2 تفاصيل عن توزيع أنشطة مشاريع العينة.

11: توزيع العينة حسب الأنشطة التي تقوم بها:

طبيعة الأنشطة	التوعية	التدريب و التكوين	تتمية مهارات	إعداد كوادر	مالية أو عينية	برامج حماية	توفير مؤسسات	رعاية مختلفة	تحسين ظروف	العيش	تأهيل و إعادة تأهيل	أخرى
عدد المشاريع	23	28	20	11	14	6	5	5	17	13	4	

المخطط 2: عن توزيع المشاريع حسب النشاطات :



ومما هو ملحوظ هو تغطية هذه المشاريع لمختلف الأنشطة و إن اختلف التركيز من نشاط إلى آخر. و مما هو بارز من المعطيات أن هناك ثلاثة أنشطة تحتل الصدارة في هذه المشاريع يأتي على رأسها التكوين و التدريب (إذ يقوم به 28 مشروعاً من أصل 30) و التوعية (23 مشروعاً) و تنمية المهارات (20 مشروعاً) ثم يأتي تحسين ظروف العيش (17 مشروعاً) و تقديم مساعدات مالية أو عينية (14 مشروعاً) و التأهيل و إعادة التأهيل (13 مشروعاً) في حين تتراوح أعداد المشاريع المهمة بالنشاطات الأخرى بين 4 إلى 11.

الجدول 12: مشاريع العينة حسب فئات الاستهداف من النساء

فئات النساء التي			
حسب الحالة الصحية	حسب العمر	حسب الحالة الوظيفية	حسب الحالة الاجتماعية

تستهدفها المشاريع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
عازبات	23	76,
متزوجات	23	76,
مطلقات	25	83,
ارامل	23	76,
عاملات	20	66,
بيوت مقاعداً	22	73,
أخرى	5	16,
اطفال	10	33,
فتيات	17	56,
شابات	22	73,
مسنات	19	63,
موقوفات	18	60,
مزمونة	14	46,
أخرى	7	23,

أغلب المشاريع تستهدف مختلف النساء مهما كانت حالتهم الاجتماعية إذ تزيد نسبة الاستهداف أو تقارب 77% و حسب الحالة الوظيفية تهتم المشاريع بالترتيب بربات البيوت و العاملات و المتقاعدات أما الفئات الأخرى المذكورة فهي بالأساس التلميذات و الطالبات. أما حسب العمر فتحتل الشابات ثم المسنات و الفتيات مراكز الاهتمام الأولى للمشاريع بنسب تزيد أو تقارب 60%.

13: توزع العينة حسب استهداف الرجال و فئات الاستهداف منهم:

هل يستهدف المشروع الرجال و أي فئة؟	لا	نعم	الشباب	المسنون	المعاقون	العاطلون عن العمل	المدمنون	بدون جواب
عدد المشاريع	11	6	4	2	2	2	3	13
النسبة المئوية	36,6	20	13,3	6,66	6,66	6,66	10	43,3

3		7	7	7	3	7		
---	--	---	---	---	---	---	--	--

نسبة هامة من المشاريع لم تجب عن هذا السؤال (43,33%) ربما لبداهة عدم استهدافها الرجال لأن المشروع في تسميته يستهدف النساء كما هو الحال في المرأة و الصيد. لكن نسبة 20% من المشاريع تهتم بالرجال خصوصا فئات الشباب و المدمنين.

14: أعداد المستهدفين و المستفيدين من المشاريع

المستهدفون و المستفيدون من المشاريع					
عدد المستفيدين من المشروع	عدد المستفيدين الفعليين من المشروع بدءا من تنفيذه	بدون الجواب عن المستفيدين فقط	بدون الجواب عن المستفيدين فقط	بدون جواب عن الإثنين معا	
123077	34484	7	1	12	الأعداد

و يعطي الجدول التالي صورة عن مدى تحقق أهداف المشاريع إذ يجيب 27 مشروعاً أن أهدافه تحققت و هو ما يمثل نسبة 90% من المشاريع في حين أعلن مشروعان أنهما لم يحققا أهدافهما بينما لم يجب مشروع واحد عن هذا السؤال. أما المشروعان الذين لم تتحقق أهدافهما فهما خطة النهوض بالمرأة الريفية التي لم يبدأ تنفيذها بعد و مشروع النشاطات المدرة للدخل لصالح الأسر الهشة و أما المشروع الذي لم يجب عن تحقق أهدافه فهو مشروع النوع و حقوق المرأة و الأسرة الذي لا يزال قيد التنفيذ.

15: مدى تحقق أهداف المشاريع

بدون جواب	لا	نعم	تحقق الأهداف
1	2	27	عدد المشاريع
3,33	6,67	90,00	النسبة المئوية

و قد ذكرت جملة من الإنجازات نورد بعض نماذجها:

- تغيير العقليات في مجال العادات الصحية والغذائية؛
- تحسيس بمخاطر الممارسات الصحية الضارة خاصة بين الفتيات في سن الإنجاب؛
- نشر الوعي الصحي بين المستهدفات؛
- محو الأمية عن نسبة 70% من المستفيدات؛
- تقديم قروض للمستفيدات؛
- تعزيز مشاركة المرأة؛

- توعية و تثقيف النساء حول حقوقهن؛
- ارتفاع نسبة التمدرس؛
- الحد من التسرب المدرسي في صفوف البنات؛
- رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها في المناطق المستهدفة؛

الجدول 16: العقبات التي واجهت أو تواجه المشاريع

الترتيب	العقبات التي واجهت أو تواجه المشاريع	الترتيب	النسبة المئوية
1	عدم وجود وثيقة للمشروع	6	20
2	صعوبات قياس الأهداف	3	10
3	تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية	12	40
4	مشكلات دراسة الجدوى	10	33
5	مشكلة التمويل	16	53
6	صعوبة الوصول إلى المستهدفين	16	53
7	عدم توفر بالمشروع	8	26,67
8	المالحة	10	33
9	مشكلة المكان	12	40
10	نقص التجهيزات المادية	12	40
11	مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة	15	50
12	نقص الموارد البشرية	10	33
13	عدم وجود خطة للاستدامة	8	26,67
14	عدم تجاوب المستهدفين	7	23,33
15	عدم وجود مؤشرات تقييم	6	20

يلاحظ أن أهم العقبات التي تواجه المشاريع هي تلك المتعلقة بصعوبة الوصول إلى المستهدفين و مشكلة التمويل بنسبة 53,33% تليهما مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة ثم تعقيد الإجراءات الإدارية و نقص التجهيزات المادية.

4.3 أساليب تقييم المشاريع و متابعتها:

الجدول 17 : هل تم تقييم المشاريع

هل تم التقييم ؟	نعم	لا	بدون جواب
عدد المشاريع	24	5	1
النسبة المئوية	80,00	16,67	3,33

80% من المشاريع تم تقييمها. أما مراحل هذا التقييم فهي ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 18: توزع العينة حسب مراحل التقييم

مراحل التقييم	مستمر	مرحلي	نهائي	بدون جواب
عدد المشاريع	14	10	7	5
النسبة المئوية	46,67	33,33	23,33	16,67

الجدول 19: زع العينة حسب نوعية التقييم و جهته

نوعية التقييم	ذاتي			خارجي			الأطراف	بدون جواب
	الأفراد	بين	العاملين	جهات	إشرافية	تعاونية		
جهة التقييم	الأفراد	بين	العاملين	جهات	إشرافية	تعاونية	أخرى	
عدد المشاريع	18	2	3	4	14	1	3	3
النسبة المئوية	60,00	6,67	10,00	13,33	3,33	10,00	10,00	10,00

يبرز الجدول أن جل المشاريع تم تقييمها داخليا و من طرف الإداريين بالذات حيث يمثلون 60%. أما التقييم الخارجي فتحتل جهات التمويل فيه الصدارة بنسبة 46,67 % و هو ما يشير إلى أن الاهتمام بالجوانب المالية و الإدارية ظل مسيطرا على حساب الجوانب الفنية و التقنية مما قد يكون سببا في ضعف الأداء و المردودية للمشاريع التي تمت دراستها.

الجدول 20: توزيع العينة حسب منهجية التقييم

منهجية التقييم	تقييم الأنشطة	تقييم الأهداف والمخرجات	تقييم الأداء	بجوانب
عدد المشاريع	17	13	14	5
النسبة المئوية	56,67	43,33	46,67	16,67

و مما هو ملحوظ أن منهجية التقييم السائدة هي تقييم الأنشطة حيث تحتل نسبة 56,67% يأتي بعدها تقييم الأداء و الأهداف في حين لم يجب خمسة مشاريع عن منهجية التقييم.

الجدول 21: توزيع العينة حسب أدوات التقييم

أدوات التقييم	الاستبيان	مؤشرات	معايير	مفتوحة	الملاحظة	الرجوع إلى الملفات	أخرى	ببواب
عدد المشاريع	5	14	14	13	12	14	1	5
النسبة المئوية	16,67	46,67	46,67	43,33	40,00	46,67	3,33	16,67

الأدوات المستخدمة السائدة لتقييم المشاريع هي النظر إلى المؤشرات و الرجوع إلى الملفات تليها المقابلات المفتوحة ثم الملاحظة و يأتي الاستبيان في مرحلة أخيرة. أما المشروع الذي ذكر أدوات أخرى للتقييم فهو مركز رحاب لاستقبال و التكفل بضحايا النزاعات الأسرية دون أن يبين ما هي الأداة الأخرى المستخدمة.

5.3

إن قراءة متأنية لنتائج الاستمارة و مقارنة ذلك بالسياقات تبرز نقاط القوة التالية:

- ✓ وجود إرادة سياسية تدعم بانتظام في النهوض بأوضاع المرأة وترقيتها تجسدت في:
 - إيجاد قطاع وزاري ينسق كافة الأنشطة الموجهة للمرأة على المستوى الوطني؛
 - المصادقة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة و الطفل (الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الاتفاقية الدولية حول حقوق الطفل، الاتفاقية الدولية حول الشغل، البروتوكول الإضافي للميثاق الإفريقي المتعلق بحقوق المرأة، إلخ)؛

- إصدار جملة من التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية حقوق النساء و الأطفال (مدونة الأحوال الشخصية، مدونة الحماية القانونية للأطفال، قانون المساعدة القانونية والقضائية)؛
- اعتماد العديد من الإستراتيجيات و السياسات و البرامج المهمة بالنهوض بالمرأة (إستراتيجية الترقية النسوية، إستراتيجية مأسسة النوع، إستراتيجية النهوض بالمرأة الريفية، البرنامج الوطني لتمدرس البنات، السياسة الوطنية للأسرة، السياسة الوطنية للطفولة، البرنامج الوطني للصحة الإنجابية، إلخ)؛
- استعداد شركاء التنمية لمرافقة ودعم البلاد في كل هذه الإستراتيجيات و السياسات و البرامج؛
- مشاركة المجتمع المدني بفعالية في البرامج و النشاطات المتعلقة بالنهوض بالمرأة. إضافة إلى نقاط القوة العامة السابقة يمكن رصد نقاط القوة و النجاحات التالية على مستوى مشاريع العينة:
 - أغلب المشاريع هي استجابة لحاجات فعلية تم رصدها عبر المسوح و البحوث الميدانية؛
 - طبيعة المقاربة المتبعة في تنفيذ المشاريع إذ هي في أغلب الأحيان مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار حاجات المستهدفين و إشراكهم في مراحل التنفيذ؛
 - الطابع المدمج للأنشطة المنفذة، فالمشاريع غالبا ما تكون متعددة الأبعاد تشمل التكوين و التدريب وتعزيز القدرات و أنشطة مدرة للدخل؛
 - وجود أنماط تقييم متعددة ذاتية و خارجية و أحيانا متعددة الأطراف؛
 - أما نقاط النجاح فيمكن إجمالها عموما في:

- تغيير العقلية في مجال العادات الصحية والغذائية؛

- تحسيس بمخاطر الممارسات الصحية الضارة خاصة بين الفتيات في سن الإنجاب؛
- نشر الوعي الصحي بين المستهدفات؛
- التحسين من الأوضاع الاقتصادية للمرأة؛
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة؛
- رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها في مناطق تدخل المشاريع؛
- ارتفاع نسبة تدرس البنات و الحد من التسرب المدرسي في صفوف البنات؛
- رفع القدرات لدى النساء في مناطق تدخل المشاريع.

6.3

عموما نقاط الضعف تتمثل اساسا في:

- صعوبة الوصول إلى المستهدفين؛
- مشكلة التمويل إما بعدم كفايته أو استمراره أو تعبئته؛
- مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة وهي مشكلة كبرى أدت في غالب الأحيان إلى عرقلة المشاريع و أحيانا توقفها أو دخولها متاهات الصراع؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية مما يحد من فعالية و سرعة التنفيذ؛
- نقص التنسيق في تنفيذ مختلف الإستراتيجيات والبرامج؛

- نقص التجهيزات المادية خصوصا وسائل النقل في بلد شاسع و صعب المسالك؛

- ضعف على مستوى التصور و دراسة الجدوى أحيانا للمشاريع؛
- عدم ملاءمة شروط التمويل مع ظروف و قدرات الهيئات المنفذة مما يعطل في أحيان كثيرة المشاريع؛
- عدم انتظام المتابعة و التقييم في أحيان كثيرة و قصورها على الجوانب المالية في بعض الأحيان؛
- ضعف مستوى الدعم الفني و المرافقة للمشاريع خصوصا أن بعض الهيئات المنفذة لا تتوفر دائما على الكفاءات الضرورية لتنفيذ المشاريع.

4. الآفاق المستقبلية

عبر المستجوبون عن رأيهم في تطوير المشاريع القائمة و المستقبلية من خلال التركيز على العناصر التي يبينها الجدول التالي:

الجدول 22: توزع العينة حسب مقترحات التحسين

مقترح التحسين	التخطيط للمشروع	تنفيذ المشروع	تقييم المشروع	تمويل المشروع	مشاركة المراه في المشروع	بدون جواب
عدد المشاريع	17	11	14	17	13	7
النسبة المئوية	56,67	36,67	46,67	56,67	43,33	23,33

برغم أن وثيقة المشروع لم تعط بوصفها العقبة الرئيسية إلا أن مقترحات التحسين احتل التخطيط للمشروع مكان الصدارة (56,67 %) في نفس الموقع الذي يحتله تمويل المشاريع الذي ذكر من ضمن العقبات الكبرى التي تواجه المشاريع. و يليهما تقييم المشاريع و مشاركة المرأة إذ يمثلان على التوالي (46,67%) و (43,33%) . و هو ما يعكس أهمية أساليب المتابعة و التقييم و المقاربة التشاركية في بناء و تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمرأة. و فيما يتعلق بأولويات التدخل المستقبلي في المشاريع المتعلقة بنهوض المرأة فإن أفراد العينة قد ركزوا على أهمية المحاور التالية:

1. المحور الأول: التعليم و محو الأمية:

الرفع من مستوى التمدرس كما و نوعا بتحسين مستوى الاستبقاء و محو الأمية في أوساط النساء وهو ما تمت صياغته في الإجابات بطرق مختلفة (محاربة الأمية والعادات السائدة، المساهمة في مجال رفع نسبة التمدرس في وسط الأسر المعوزة، محاربة الفقر و الأمية في صفوف النساء، تمدرس البنات، التسرب المدرسي، مشاريع في ميدان تعليم و تثقيف المرأة،... إلخ)؛

2. المحور الثاني: مكافحة الفقر و البطالة في صفوف النساء:

(مشاريع محاربة الفقر، مشاريع مدرة للدخل، مشاريع في النواحي الاقتصادية، الحد من البطالة، القيام بمشاريع تحسين الظروف المعيشية للسكان، إلخ)؛

3. المحور الثالث: الصحة:

(الصحة الإنجابية ومكافحة الأمراض الجنسية، مشاريع في الجانب الصحي، تحسين الصحة الأساسية عبر أنشطة مدرة للدخل للوداديات الصحية، الصحة والتغذية، التوعية و التثقيف حول صحة الأم والطفل، إلخ.)

4. المحور الرابع: تنمية القدرات و تمكين المرأة من حقوقها:

(تنمية القدرات والمهارات، التوعية و التثقيف، تمكين المرأة من ممارسة حقوقها، التأهيل المهني للنساء، تنمية حقوق المرأة، مشاريع في ميدان كسب التأييد (المناصرة) لدعم وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار، مشاريع في مجال النوع، إلخ)؛

5. المحور الخامس: مجالات أخرى و يتعلق الأمر بمحاربة التفكك الأسري و بعض

العادات الاجتماعية الضارة مثل الخفاض و التسمين و الوشم والزواج المبكر.

يمكننا أن نخلص مما تقدم إلى الخلاصات و النتائج التالية:

1. قامت موريتانيا منذ 2001 بصياغة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر اعتمدت رؤية طويلة الأمد (2015) و تضمنت على الخصوص الوصول الكلي لأهداف الألفية للتنمية. و كانت المسائل المتعلقة بالترقية النسوية، العنصر الأساسي في البحث عن الإنصاف بين الجنسين، في محور هذه الإستراتيجية و اهتمامات السلطات العمومية.
2. وهذا ما ترجم بالتدعيم المؤسسي للقطاع المكلف بالترقية النسوية و الطفولة والأسرة و بمختلف السياسات القطاعية بما فيها الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية و الإستراتيجيات الداعمة لها.
3. برغم تجسن الظروف الاقتصادية للمرأة الحضرية فإن ظروف المرأة الريفية بقيت مأساوية بفعل عمق التحولات الاجتماعية و الفقر و آثار الهجرة الريفية و عدم النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية و جهل الحقوق السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و عدم إشراكها في برامج التنمية القاعدية.
4. و في هذا السياق تبدو دراسة المشاريع المتعلقة بالنهوض بالمرأة في هذه المرحلة ذات بعد إستراتيجي لتقييم ما تم إنجازه و تقديم مقترحات بتحسين مشاريع المستقبل عبر رؤية و منهجية موحدة.
5. ويندرج هذا التقرير في هذا المنظور. وقد تم إعداده من طرف خبير وطني بطلب من منظمة المرأة العربية العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية.

6. ويتمحور هذا التقرير حول الأجزاء التالية: (i) مقدمة أهداف الدراسة و أهميتها و المقاربة المنهجية، (ii) خلفية عامة (السياق العام) و تشمل نبذة عامة عن موريتانيا (الإطار الطبيعي و الماكرو اقتصادي و البشري) مدخلا عن الوضع الاجتماعي للمرأة الموريتانية و آخر عن وضعية المشاريع الخاصة بالمرأة، (iii) تحليل الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية و قد ضم الخريطة الإحصائية للمشاريع أساليب تنفيذها أهدافها و طبيعة أنشطتها أساليب تقييمها و متابعتها و نقاط الضعف و الفجوات، (iv) الآفاق المستقبلية و (v) النتائج و الخلاصات.

7. يتميز السياق العام في موريتانيا بعدة معطيات طبيعية و سياسية و اقتصادية لها تأثيراتها الهامة على الساكنة عموما و على المرأة على وجه الخصوص. فعلى المستوى الطبيعي يمتد البلد على فضاء صحراوي واسع تسود فيه دورات جفاف حادة.

8. يطرح التطور الديمغرافي مشاكل خصوصية لها آثارها الهامة على حياة النساء و الأطفال. و يبرز التحليل نموا ديمغرافيا متزايدا تدعمه هجرات مكثفة تغير في العمق المشهد الريفي و الحضري مخلفة نتائج عميقة على حياة المرأة.

9. و يبرز تحليل وضع المرأة أنه رغم المنجزات التي حققت فإن فروقا هامة لا تزال موجودة بين الوسطين الريفي و الحضري خصوصا فيما يتعلق بالنقاط التالية:

10. في مجال الفقر: أثر الفقر في الوسط الريفي أكثر ارتفاعا لدى الأسر التي تعيلها نساء (57.9% مقابل 52.9%).

11. في مجال محو الأمية: الجهود المبذولة غير ذات جدوى إذ لا تتجاوز نسبة محو الأمية في الوسط الحضري 65.2% مقابل 52% في الوسط الريفي.

12. في ميدان التعليم: فقط 48.5% من الأطفال في سن الدراسة يذهبون إلى المدرسة في الوسط الريفي بينما نسبة التمدرس الخام على مستوى التعليم الأساسي هي 82.3% و 70.2% في الريف و 101.4% في الوسط الحضري. و في التعليم الثانوي نسبة التمدرس الخام ضعيفة إلى حد ما حيث تبلغ 29% على المستوى الوطني (49.8% في الوسط الحضري و 12.1% في الوسط الريفي).

13. في ميدان الصحة: تعتبر التغطية الصحية ضد الحصباء منخفضة في الوسط الريفي و استخدام طرق منع الحمل غير منتشر (3.3% في الوسط الريفي مقابل 13.8% في الوسط الحضري) و اللجوء إلى العلاجات ما قبل الولادة أقل (66.1% في الوسط الريفي مقابل 88% في الوسط الحضري) كما أن وضعية التغذية أكثر حدة في الوسط الريفي حيث نسبة 36.5% من الأطفال يعانون من النحافة و 9.5% يعانون من نحافة خطيرة و 30.9% من الأطفال يعانون من تأخر في النمو. و فيما يخص المساعدة خلال الوضع فهي ضعيفة (39% في الوسط الريفي مقابل 90% في الوسط الحضري). أما معرفة النساء حول السيدا فهي غير مهمة (8,4% في الوسط الريفي مقابل 17.3% في الوسط الحضري).

14. فيما يخص الوضعية العامة للمرأة فهي تتسم بالهشاشة: انتشار ظواهر الخفاض و التسمين و الزواج المبكر وتعدد الزوجات و الطلاق و العنف الزوجي والجنسي وانخفاض الوعي وضعف المشاركة في اتخاذ القرار وعدم النفاذ إلى الحماية الاجتماعية والقانونية و جهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

15. أما في ميدان الشغل، فإن الوضعية مقلقة؛ فنسبة البطالة تقارب 48% في الوسط الريفي مقابل 47% في الوسط الحضري و حالات الشغل هشة و يهيمن عليها كثرة الأعمال الاجتماعية دون أجر واضح و عدم وجود سوق ديناميكي للعمل المؤجر واستمرار أشكال مختلفة من العمل للآخر.

16. شملت العينة ثلاثين مشروعاً تتعلق بترقية المرأة و إدماجها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و التمكين لها. غطت مختلف أجزاء الوطن و مجالات التدخل . و استهدفت النساء على اختلاف حالاتهن الاجتماعية و الوظيفية والصحية كما استهدف بعضها في نفس الوقت الرجال خصوصاً الشباب.

17. تولت تنفيذ هذه المشاريع في الأغلب جهات حكومية و منظمات مجتمع مدني وطنية و قد تم تمويل جل هذه المشاريع من طرف هيئات رسمية دولية ومنظمات دولية غير حكومية مع غياب مشهود للقطاع الخاص.

18. تتوفر أغلب المشاريع على ميزانية مستقلة في حين تعتمد في أحيان كثيرة على تجهيزات ووسائل المؤسسات و الإدارات التي تتولى تنفيذها.

19. غالبية المشاريع حققت أهدافها قصيرة المدى غير أنها واجهت عقبات كبيرة تمثلت في صعوبة الوصول إلى المستهدفين و مشكلة التمويل و نقص التجهيزات المادية اللازمة و نقص القدرات البشرية.

20. فيما يتعلق بالتقييم نسبة هامة من هذه المشاريع تم تقييمها رغم أن هذا التقييم حصل في الغالب من طرف الإداريين و جهات التمويل لكنه شمل تقييم الأنشطة و الأهداف و المخرجات و أدوات التقييم المستخدمة هي المؤشرات و الرجوع إلى الملفات.
21. نقاط القوة الأساسية تمثلت في (i) بيئة خارجية ملائمة (إرادة سياسية، تشريعات، توجهات دولية، مشاركة الفاعلين، إلخ) (ii) مشاركة واسعة للمجتمع المدني و (iii) المقاربة البرامجية المتبعة (الأنشطة المدمجة و المتعددة الأبعاد).
22. نقاط الضعف الجوهرية تتعلق ب (i) مشكلة الاستمرارية بفعل غياب التمويل و قصور المتابعة و غياب خطط الاستدامة، (ii) نقص القدرات البشرية القادرة على تنفيذ المشاريع في جميع أبعادها خاصة لدى المنظمات الأهلية و (iii) تعقد الإجراءات التمويلية و الإدارية و عدم ملاءمتها لبيئة التنفيذ.
23. تتمحور التحسينات المقترحة أساسا حول : (i) التخطيط للمشاريع؛ (ii) حل مشكلة التمويل؛ (iii) مشاركة المرأة؛ و (iv) تقييم و تنفيذ المشاريع.
24. أما مجالات التدخل الأولوية فتتعلق بالتعليم و محو الأمية و محاربة الفقر و تحسين الحالة الاقتصادية و تعزيز القدرات و ترقية حقوق المرأة و محاربة الممارسات الضارة.